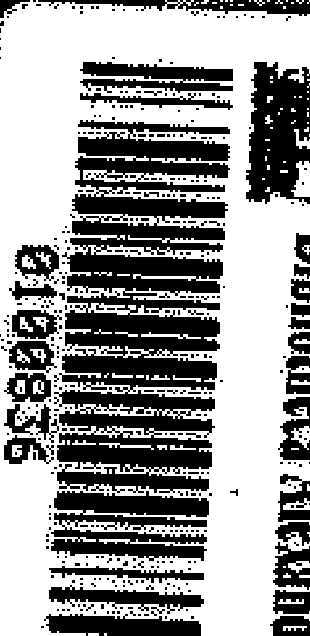
صفحات مطوية

من تاريخ مصر العثمانية



كتاب الشباب



صفحات مطوية



من تاريخ مصر العثمانية

د. موسى موسى نصر



مهرجان القراءة للجميع ٩٨

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(كتاب الشباب)

صفحات مطوية

من تاريخ مصر العثمانية

د. موسى موسى نصر

الغلاف

الإشراف الفني:

الفنان محمود الهندي

المشرف العام

د. سمير سرحان

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة التنمية الريفية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ: هيئة الكتاب

« بسم الله الرحمن الرحيم »

المقدمة

اهتم معظم المؤرخين - حينما تناولوا تاريخ مصر بالبحث والدراسة - بالتاريخ السياسي والعسكري والاداري ، وكادوا يهملون بقية الجوانب الأخرى - وعلى وجه الخصوص الجانب الاجتماعي - فنراهم يقصرون تواريخهم على ذكر الملوك والحكام ، وما قاموا به من حروب وفتوحات وتنظيمات • ولقد انتقل هذا الاهتمام الى مؤرخينا الذين أرخوا للعصر العثماني ، فلم يجدوا ما هو أعظم من السلاطين وفتوحاتهم أو الولاة وتنظيماتهم وادارتهم حتى يكتبوا عنهم ، أو في احداث الصراعات الحربية بين الأمراء المماليك بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين الباشوات ورجال الأجاقات العسكرية حتى يسجلوها في كتاباتهم • ولكن هذا لايعني انه لم تظهر أية محاولات لدراسة التاريخ الاجتماعي لمصر ، فلقد ظهر بالفعل عدد يسير من تلك المحاولات ، الا أنها اتسمت بالفردية • ولذلك بدأت الدراسات التاريخية منذ زمن ليس ببعيد تتجه اتجاها

آخر حيث أولت اهتماما بتاريخ مصر الاجتماعى ، وذلك من أجل تسليط الأضواء على الجوانب المختلفة للمجتمع المصرى وابراز دور ذلك المجتمع فى المراحل التاريخية التى حملت فيها مصر العديد من أسماء الدول الغازية أو الغزاة ولعله من الواضح أن مصر ظلت بطابعها الاجتماعى فى تلك المراحل بصرف النظر عن الحاكم وأصله واسمه ولون بشرته ٠

ويبدو واضحا من تلك الدراسة أن الدولة العثمانية التزمت بتطبيق القاعدة السياسية للدولة الاسلامية تلك القاعدة التى أباحت لرعاياها من اليهود والنصارى قدرا كبيرا من الحرية داخل نطاق الدولة التى كان على رأسها خليفة النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ يحكم بمقتضى الشريعة الاسلامية المستمدة أساسا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فلم يكن لفتوحات الدولة العثمانية ــ التى امتدت امتدادا عريضا فى ثلاث قارات هى : آسيا وأوربا وأفريقية وضمت شعوبا اختلفت جنسياتها ودياناتها ولغاتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها ــ مايمنع رعاياها من غير المسلمين من أن يعيشوا فى سلام وترابط مع اخوانهم المسلمين وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لايتمتعون ــ أحيانا ــ بالمساواة التامة مع رعايا الدولة من المسلمين ، الاأنهم تمتعوا ــ فى كل الأحيان ــ بالحرية الدينية الكاملة ، وكانوا يمارسون



كل شعائرهم الدينية ، وقامت الدولة نحوهم بمسئوليتها فى حماية أرواحهم وممتلكاتهم ٠

وبعد أن تم للعثمانيين فتح مصر حرصوا على تأكيد صفتهم كحماة للاسلام والعالم الاسلامى كما أوضحت الوثائق الخاصة بذلك العصر لاسيما المراسيم التى اصدرها سلاطين الدولة العثمانية وأكدوا فيها التزامهم بمبادىء الدين الاسلامى السمح وأحكام الشريعة العادلة فى معاملة الذميين نصارى ويهود وخاصة الرهبان ورجال الدين ٠

وقد رأينا أن الحكام العثمانيين فى محاولتهم لتأكيد الشرعية الاسلامية لحكمهم قربوا اليهم الفقهاء ورجال الدين المسلمين ، ونتيجة لذلك حدث بعض التناقض فى علاقة بعض الحكام العثمانيين بأهل الذمة ـ تبعا لمدى التزام هؤلاء الحكام بأقوال الفقهاء ورجال الدين ـ مابين حمايتهم والدفاع عنهم وبين مالقوه من عنت وظلم فى فترات من الحكم العثمانى ٠

ولقد فرضت ضريبة الجزية على أهل الذمة طبقا لما تقضى به الشريعة الاسلامية ومن الملاحظ أن السلطات الحاكمة حين فرضت بعض الغرامات والضرائب المتنوعة لم تفرضهما على أهل الذمة دون سواهم فالحقيقة أن هذه الالتزامات كانت ضمن اجراءات مالية عامة شملت جميع فئات الشعب ، وأن السلطات حين مارست ضغوطها لتنفيذ هذه الاجراءات بهدف الحصول على المزيد من الأموال

كانت تمارس هذه الضغوط - والتى عرفت عند بعض المؤرخين بالمظالم - على المصريين جميعا مسلمين وأهل ذمة ٠

وقد اوضحنا فى هذه الدراسة ان أهل الذمة لم يلتزموا تماما - وفى كل الأحيان - بالقيود التى وضعتها السلطات الحاكمة للملابس والمظهر ، وتأكد لنا كذلك من المراسيم التى كانت تصدر بين الحين والحين لتؤكد على ضرورة الالتزام بتلك القيود ٠ ولقد كان تخصيص ملابس معينة لكل طائفة من طوائف أهل الذمةفىمصرابانالحكمالعثمانى يعتبر ظاهرة اجتماعية سادت ذلك المجتمع الذى ربط مكانة الفرد الاجتماعية أو الدينية وبين نوع الملابس الخاصة بالطائفة التى ينتمى اليها فقد كان هذا أمرا تقليديا ، ثم ان المراسيم التى اضطر السلاطين لاصدراها للتمييز بين الطوائف والملل لم يكن يعمل بها فى كثير من الأحيان ٠

كذلك اوضحنا ان الدولة العثمانية - احترمت بشكل عام - أماكن العبادة الخاصة بالنصارى واليهود ، اذ سمحت لهم بترميم ماتهدم من أجزائها ، بل أكثر من ذلك سمحت لهم باستحداث دور جديدة للعبادة تمشيا مع روح الشريعة الاسلامية ، فقد أجاز الاسلام لأهل الذمة انشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد اذا أذن لهم الحاكم بذلك بناء على مصلحة يراها مادام الاسلام يقرهم على ديانتهم ويحترم عقائدهم ٠

وبعد ، فان الموضوعات التى يتناولها هذا الكتاب هي ثمرة بحث وقراءة مستمرة مضنية ولعلي بهذه الدراسة اكون قد أسهمت بدور متواضع فى التساريخ الاجتماعي لمصر .

والله ولى التوفيق

الأول من ابريل ١٩٨٨ الاسكندرية فى :

الثالث عشر من شــعبان ١٤٠٨

دكتور / موسى موسى نصر

موقف الدولة ازاء أهل الذمة بصفة عامة

موقف الدولة ازاء اهل الذمة بصفة عامة :

ان الفتوحات التى ادت الى تكوين الدولة العثمانية تشبه فى بعض اهدافها ونتائجها تلك الفتوحات الاسلامية العربية التى ادت الى تكوين دولة الخلافة الاسلامية الأولى فقد كان واضحاً وملحوظا ان نشر الاسلام » كان هدفا رئيسيا من فتوحاتها ، وفى حالة الدولة العثمانية نجد ان فتوحاتها فى الاقاليم المسيحية قد تمت باسم الاسلام • كما يبدو واضحا ان تلك الفتوحات العربية والعثمانية قد اسفرت عن ضم بلاد مسيحية الى دار الاسلام مما اضاف اعدادا كبيرة من اهل الذمة كرعايا للحكام المسلمين • وفى حالة الدولة العثمانية أيضا نجد أن فتوحاتها فى أوربا فى نهاية القرن الخامس عشر قد شملت معظم الأقاليم التى تعتنق المذهب الأرثوذكسى والتى تعترف بالرئاسة الدينية لبطريرك الكنيسة البيزنطية فى القسطنطينية •

ومنذ بداية القرن السادس عشر أخذ السلاطين العثمانيون يتطلعون نحو الشرق العربى الاسلامى وفى خلال سنة واحدة (١٥١٦ ـ ١٥١٧م) دخلت اربعة اقاليم اسلامية عربية هامة هى : الشام ثم مصر ثم الحجاز ثم اجزاء من اليمن تحت الحكم العثمانى ، فضلا عن دخول العراق عام ١٥٣٤ وكذلك الاحساء المطل على الخليج

العربى ثم بعض امارات ومشيخات هذا الخليج · وقد عم الفتح الاسلامي كل بلاد البحر بفتح كل من مصوع وسواكن عام ١٥٥٧م · كذلك بسطت الدولة العثمانية سيادتها على ثلاثة اقاليم عربية اسلامية فى شمال افريقيا فى القـــرن السادس عشر هي : الجزائر ثم طرابلس ثم تونس · وهكذا اصبحت الدولة العثمانية تضم بين اقاليمها العربية الحرمين الشريفين في الحجاز فضلا عن المسجد الأقصى فى القدس مما أعطى للدولة العثمانية الزعامة الدينية للعالم الاسلامى وتأكيدا لتلك الزعامة أضيفت الى القاب كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية لقب « حامى الحرمين الشريفين » ومما اضفى على الدولة الطابع الدينى الاسلامى الراسخ والمتميز أنها كانت حريصة على الالتزام بتطبيق مبادىء الشريعة الاسلامية واحترام التقاليد الدينية · ومما يؤكد ذلك أننا نجد فى مقدمة قانون نامة الذى وضعه الســلطان سليمان القانونى ــ أو المشرع ــ (١٥٢٠ ــ ١٥٦٦م) الذى استمده فى الواقع من أصول التشريع الاسلامى تلك العبارة « قانوننا من سلطانى كى شريعى شريفى موافقاتى محرر أولوب » أى « القانون نامة السلطانى الذى يتفق مع الشريعة الشريفة ·

ولقد كان من نتيجة الفتوحات العثمانية أن أصبحت الدولة تضم من بين رعاياها طوائف دينية مختلفة فالى جانب الطوائف الاسلامية كانت طوائف ذمية منها : الروم الأرثوذكس ، والأرمن ، والأقباط ، والموارنة والكاثوليك

والبروتستانت وغيرهم من المسيحيين واليهود · وقد تحدد موقف الدولة العثمانية تجاه تلك الطوائف الذمية من خلال مبادىء وأحكام الشريعة الاسلامية ــ طبقا لأحكام المذهب الحنفي ــ ، حيث حرصت الدولة على الالتزام بها ، اذكانت دائما تشير الى ذلك فى كل مواقفها الرسمية ازاء أهل الذمة · ولقد أثبتت الفرمانات والمراسيم السلطانية الصادرة فى هذا الشأن ذلك الاتجاه ·

كانت كل طائفة من الطوائف الدينية فى الدولة العثمانية تسمى « ملة » ، وكان لكل ملة رئيس دينى ينظر فى المسائل الدينية يسمى « ملة باشى » ويقوم مستعينا ببعض مساعدين بالفصل فى قضايا الأحوال الشخصية الخاصة باتباع ملته دون تدخل من جانب الدولة التى تركت لرئيس كل ملة ممارسة هذا الاختصاص وقد منح نظام الملل الرعايا ــ غير المسلمين ــ كيانا ذاتيا خاصا ، وكان الروم الأرثوذكس أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية أهم ملة بعد الملة الاسلامية فى الدولة العثمانية ويندرج تحت هذه الملة اليونانيون والبلغار وسكان البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبعض الألبانيين وغيرهم ، وكان مقر رئيس هذه الملة فى استانبول ويسمى البطريرك ويطلق عليه أيضا بطريرك الفنار · ثم كانت هناك ملة الكاثوليك ويندرج تحتها الأوربيون المقيمون فى البلاد من بنادقة وألمان وفرنسيين وانجليز ، وكانوا أقل شأنا من الروم الأرثوذكس كذلك كانت هناك ملة الأرمن وملة اليهود ·

ويذهب أحد المؤرخين الى أن السلاطين العثمانيين لم يدخلوا نظام الملـــــل الى امبراطوريتهـــم الا بعد فتـــح القسطنطينية عام ١٤٥٣م ، ولكنهم طبقوا مبادئه على غير الطوائف الاسلامية التى خضعت لحكمهم على الرغم من نقص كفايته ، الا أن الدلائل تشير الى أن النظام عاش منذ أوائل حكمهم ليصبح حقيقة ثابتة فيما يتعلق بكلمن الطائفتين الأرثوذكسية واليهودية · وعلى الرغم من أن نظام الملل كان يتعـــــارض مع فكرة الدولة الحديثة التى تنظر الى رعاياها على أنهم جميعا متساوون فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم الا أن التفرقة الدينية لكانت موجودة فى تلك القرون فى كافة انحاء العالم ، ومع ذلك فقد كانت الدولة العثمانية أكثر تحررا من الدول الأوربية المعاصرة لها لانها كانت تسمح بوجود ديانتين هما المسيحية واليهودية ومذاهـــب دينية مختلفة وعديدة فى بلادها بجانب الدين الاسلامى ، فقد كانت الغالبية العظمى من الدول الأوربية الكاثولكية لاتطيق وجود البروتستانت داخل حدودها ، وكان هؤلاء يعيشون مهددين فى أى وقت بعمليات انتقامية وحشية تستهدف ابادتهم أو تضيق الخناق عليهم على أمل حملهم اخر الامر على اعتناق المذهب الكاثوليكى · ولقد كانت هناك تدابير يتخذها السلطان العثمانى عند تعيين الرؤساء الروحيين للملل الذمية · فكان البطريرك اليونانى يتلقى من السلطان فرمان تعيينه فى منصبه ، وكان هذا البطريرك يعتبر أكبر رئيس روحى غير مسلم فى الدولة وكان يتبعه الروم المسيحيون الأرثوذكس ،ولـــه مكانة مـــرموقة فى

نفوسهم ، وكان يرد في فرمان تعيينه نص يوجب على الاساقفة ومن اليهم من رجال الاكليروس التابعين للكنيسة الشرقية وكذلك اتباعها طاعة البطريرك طاعة تامة في نطاق الاختصاصات المخولة له · وكان السلطان يصدر فرمانات أخرى بتعيين الرؤساء الدينيين لرعايا الدولة المسيحيين الذين يدينون بمذاهب أخرى · وكذلك كان السلطان العثماني يصدر فرمانات أخرى بتعيين حاخام اليهود الذى كان يعرف بلقب « حاخام باشي » وكان يتمتع بنفوذ ـ مماثل لما يتمتع به البطاركة ـ على جميع أفراد ملته في كل أنحاء الدولة العثمانية · وكانت تدرج في جميع الفرامانات نصوص توجب طاعة كل ملة لرئيسها الروحي في المسائل الدينية دون غيرها ·

وكانت معظم الطوائف الذمية التي انضوت تحت الحكم العثماني طوائف مسيحية تتبع كنائس أربع تدين بالمعتقد الأرثوذكسي هي : الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية في استانبول ، وكنيسة الاسكندرية التي تضم الى معتقدها في الطبيعة الواحدة يعاقبه مصر الاقباط ، والكنيسة المارونية في سوريا وتضم اصحاب الطبيعتين في كل من سوريا ولبنان ، وأخيرا كنيسة أورشليم التي تعتبر المسيح ذا طبيعتين · وقد كان لكل كنيسة من تلك الكنائس الأربع بطريرك خاص بها ، وعلى الرغم من خضوع أربع بطريركيات لسيادة الدولة الا أنه لم تقع اية خلافات ، ولم تحدث اية عقبات اذ بقيت بطريركية العاصمة في استانبول

في نظر الباب العالي رأس الملة المسيحية حيث شاركت مع زميلاتها ـ كما كان يحدث في الماضي ـ في ممارسة التعاليم والطقوس الدينية • وفي القرن السادس عشر اضافت الدولة العثمانية عضوين أرثوذكسيين آخرين الى الملة المسيحية هما كنيستا قبرص وسيناء •

أما عن اليهود فقد كانوا في الدولة العثمانية يشكلون احدى الملل ـ على نحو ماذكرنا ـ وعلى الرغم من قلة عددهم ، فقد قاموا بدورهم في حياة البلاد التي عاشوا فيها • ويجدر بنا أن نلقي بعض الضوء على هذا الدور الذي أدى الى علو مكانتهم التي حظوا بها لدى سلاطين الدولة ابان القرون الأولى من حكمهم •

ففي عهد السلطان أبي يزيد الثاني (١٤٨١ ـ ١٥١٢م) سنحت الفرصة أمام اليهود المهاجرين من أسبانيا والبرتغال والمانيا بسبب الاضطهادات التي لحقت بهم للجوء الى الدولة العثمانية خاصة بعد أن شجعهم السلطان العثماني باصداره قرارا بحسن معاملتهم في الممتلكات العثمانية • ويبدو أن السلطان أبا يزيد الثاني كان مهتما بالتجارة والحركة التجارية وكان يهدف من وراء اصدار هذا القرار الى انعاش وتنشيط الحركة التجارية والمالية الداخلية منها والخارجية ، نظرا لما عرف عن هؤلاء اليهود من نشاط بارز في الحياة الاقتصادية • ولما كان لهم من صلات عالمية قوية بأصحاب النفوذ من اليهود في معظم الدول الأوربية •

ويعلق بعض المؤرخين على اصدار السلطان أبي يزيد

الثانى قرار حسن معاملـــة اليهود الوافدين الى الدولة العثمانية بانه اظهر بدون شك أن حب المســلمين اليهود يفوق حبهم للمسيحيين لدرجة أن الأخيرين ظنوا أن القوى المسيحية فى الخارج تنظر اليهم نظرة الاشفاق ٠

ولقد كان اليهود السفارديم الذين وفدوا من أسبانيا والبرتغال الى الدولة العثمانية ابان حكم السلطان أبى يزيد الثانى ـ يشكلون معظم المهاجرين اليهود فقد كانت أعدادهم تفوق بكثير أعداد اليهود الاشكنازيم الذين وفدوا من ألمانيا وقد كان لانضمام اليهود المارانوس الذين وفدوا من اسبانيا الى اليهود السفارديم أن أصبح الأخيرون مركز قوة لكل أبناء الملة اليهودية فى الدولة العثمانية ٠

تركزت اقامة اليهود فى الدولة العثمانية بالاقاليم التى تتميز بالنشاط التجـــارى الكبير ، وكانت أهم المراكـــز الرئيسية التى استقر فيهـــا اليهود ـ وخاصـــة اليهود السفارديم ـ استانبول التى أصبحت مذذاك المرفأ الذى يضم أغلب أبناء الملة اليهودية فى أوربا كلها ، وسالونيك التى صارت مدينة يسودها اليهود وكذلك أدرنة ـ وتلك مدن تقع فى الأقاليم الاوربية ، يورجيا وأمازيا وتوكات وسوريا ولبنان وفلسطين ـ وهى أقاليم آسيوية ـ ومصر وتونس والجزائر وهى أقاليم افريقية ـ ٠

عاش اليهود فى الدولة العثمانية دون أن تحدث منهم أية اضطرابات أو قلاقل الا نادرا وكان موقف الســلطان

سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) تجاه اليهود يتسم بالحب والود لدرجة ان طبيبه الخاص ويدعى يوسف هامون كان يهوديا ٠ وقد استمر خلفاء السلطان سليم الأول من بعده على نفس ذلك الموقف ، ففى عهد السلطان سليم المشرع (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) كان طبيب القصر الخاص يهوديا يدعى « موسى هامون » وكان دائما يرافق السلطان في كل معاركه الحربية ، وقد شهد حكم السلطان سليمان المشرع وظيفة مستحدثة بحكم الملة اليهودية هي وظيفة «الكخيا» ـ وهي تختلف في أسلوبها عن عمل كخيا الوظائف الحرفية ـ وكان الغرض من استحداث تلك الوظيفة أن يقوم شاغلها برعاية مصالح يهود الامبراطورية لدى السلطات الحاكمة ، وكان يسمح لن يتولى هذه الوظيفة الاتصال مباشـــرة بالسلطان ووزراء الباب العالى ، وكان يسمح له أن يبدى ملاحظاته فيما يقدمه لهم من قضايا تخص أبناء ملته وما قد يتعرضون له من ظلم سواء من جـــانب حكام الولايات المسلمين أو من جانب غلاة التعصب من المسيحيين ٠

وكان اليهود حريصين أشد الحرص على التمسك بتلك الامتيازات التى منحوا اياها طوال عهد أولئك السلاطين ٠ فلقد حدث عام ١٥٦٦ فى أثناء الاحتفالات بتولى سليم الثاني (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤) السلطة أن كان من بين كبـار الحاضرين « يوسف ناسى » وكان من المقربين للسلطان سليمان المشرع ـ فكان وجوده بين علية القوم فى استانبول تأكيدا لتلك الامتيازات التى حصل عليها أولئك اليهود ،

وفي عهد السلطان سليم الثاني أخذت قوة « ناسي » تزدهر الى حد أنه أصبح أقرب المقربين الى السـلطان فاتخذه صفيا له وقد اعتمد « ناسي » على ذلك كثيرا حيث حباه السلطان بثقة لا حدود لها وذلك لقربه من معظم القـوى الحاكمة في أوربا ٠ ولقد زين « يوسف ناسى » للسلطان سليم الثاني فتح جزيرة ناكسوس وتم استيلاء العثمانيين عليها عام ١٥٦٧ وبلغ من خطورة هذا اليهودى البرتغالي لدى السلطان أن الأخير أعطى صديقه وصفيه هذا جزيرة ناكسوس اقطاعا له ، ولم تمض سنوات قليلة حتى تجرأ يوسف ناسي وأعلن نفسه دوقا عليها ٠ ولم تقف أطماعه عند هذا الحد فقد زين للسلطان فتح جزيرة قبرص على أمل أن يأخذها هي الأخرى اقطاعا له وكان من بين المغريات التي ساقها هذا اليهودي للسلطان أن نبيذ قبرص لايضارعه نبيذ آخر في العالم ، وفي نشوة الخمر واللذة قال سليم لليهودى « ستكون ملكا على قبرص » ٠ ولقد توجهت حملة بقيادة سـنان باشا لفتـح جزيرة قبرص وانتزاعها من جمهوريـة البندقيـة (١٥٧٠ ــ ١٥٧١م) وكان محمد صوقلو باشا الصـدر الاعظم آنذاك قد اقترح على السلطان سليم الثاني أن توجه الدولة حملة قبرص الى اسبانيا ولكن السلطان لم يأخذ باقتراح الصدر الأعظم لانه كان متأثرا برأى صديقه « يوسف ناسي » على أن هذا اليهودى لـم يحقق ماكان يرجوه من وراء تلك الحملة التي ضمت قبرص الى الامبراطورية العثمانية في عام ١٥٧١ وذلك بأن يصبح ملكا على تلك الجزيرة ، اذ خاب أمله لأن الصدر الأعظم

حمد صوقلو باشا وقف له بالمرصاد ـ لما كان يكنه له من
عداء شديد ـ فحال ذلك دون تحقيق أمله ٠

وكان « يوسف ناسي » يعتبر من أكبر حماة اليهود
المدافع عنهم في كل أنحاء الامبراطورية العثمانية فكان
يهود بدورهم يستنجدون به لحل مايعن لهم من مشاكل
قضايا ، ولكن بموت السلطان سليم الثاني عام ١٥٧٤
نتهت قوة ونفوذ « يوسف ناسي » فعندما تولى السلطان
راد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥) عزل « ناسي » من وظائفه
نزع منـه ألقابه ٠ ولما توفي في عـام ١٥٧٩م صـادره
سلطان في ثرواته وممتلكاته ٠

لم يمنع موت « يوسف ناسي » من ظهور يهود آخرين
م نفس المكانة والحظوة التي كان عليها ، فقد ظهر يهودي
عى جبريل بونافنتورا كان يعتبر من أبرز الشخصيات
يهودية في عهد السلطان مراد الثالث ولقد كان من المكانة
تي حظى بها أن عين سفيرا فوق العادة للدولة العثمانية ،
قد وقع في عام ١٥٨١ باسم الباب العـالي الهدنة مع
ليب الثاني ملك أسبانيا ٠

وقد ظهر يهودي آخر في عهد السلطان مراد الثالث
عـى سـليمون بن ناثان الاشـكنازي ، وكان طبيبـا
بلوماسيا قدم العديد من الخدمات ليهود الامبراطورية
عثمانية ، فلقد حدث في بداية عام ١٥٩٥ أن أصـدر

السلطان مراد الثالث قرارا بقتل جميع اليهود في كل أنحاء الامبراطورية بسبب حالة البذخ البالغ الذي كان يظهره اليهود آنذاك ، فقد وصل الى علم السلطان بناء على تقرير رفع اليه أن امرأة يهودية كانت تتحلى بجواهر تقدر بحوالى ٤٠،٠٠٠ دوكة وأمام ذلك القـــرار الخطير أكــان على « سلمون الاشكنازى » ــ بما له من نفوذ وتأثير ــ مقابلة الصدر الأعظم ــ الذى كان آنذاك ــ فرهاد باشا ، لوقف قرار ابادة اليهود من الامبراطورية العثمانية وازاء وساطة « سلمون » عدل قرار الابادة بقرار آخر يقضــى بتحريم البذخ حيث حرم على اليهود والمسيحين أيضا ارتداء الملابس الحريرية ، والزموا بلبس القلنسوة كعلامة مميزة لهم ، كما قضى ــ القرار الجديد ــ بضرورة الالتزام بتطبيق السياسة المالية التى وضـــعت من أجل اليهود وكافـــة الذميين • وعلى الرغم من صدور هذا القرار فقد ظلت المعاملات المالية ومعظم التجارة تحت سيطرة اليهود •

ولقد علق بعض المؤرخين الأوربيين ــ الذين أظهروا تحاملا فى كتاباتهم تجـــاه اليهود ــ على تلك الواقعة ، فذكـــروا بأنهـــا كانت بداية لــزوال نفـــوذ اليهود فى الامبراطورية العثمانية ، وأنهم نزلوا الى أدنى مكانة فى نظر المسلمين المتشددين الذين يرون أن هذا هو اللائق بتلك الشرذمة من الكفار ، فمنذ تلك الواقعة أفل نجم الملة اليهودية الذى دام حوالى قرنين من الزمان ، وأن ماحدث كان أمرا حتميا بسبب تزايد الفساد كما كان ضروريا أيضا

لتغيير الروح السائدة بين اليهود أنفسهم ، اذ أدت الحرية غير العادية ، والمكانة التى حظوا بها تحت حكم السلاطين والتى استمرت أكثر من قرن ، أدت الى انبعـــاث الروح العنصرية واشتداد تضامن الشخصية اليهودية ٠

والأمر الذى يبعث على الدهشة ، أن بعض المراجع اليهودية قد أيدت موقف السلطان مراد الثالث وذهبت الى أن القرار كان واجبا ، اذ ان استياء مراد من الافراط المسرف فى حياة اليهود الراقية جعلهم يســـتحقون تلك المذبحة ٠

ولقد حدث فى عهد السلطان ابراهيم الأول (١٦٤٠ ـ ١٦٤٨م) أن تعرضت طائفة اليهود الاشـــكنازيم لمذبحة رهيبة روى تفاصيلها المؤرخ اليهودى سامبارى ـ الذى عاش فى مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ وترجع أسباب تلك المذبحة الى أن اليهود الاشـــكنازيم أثاروا بعض المعتقدات الدينية الخـــاطئة تناولوهـــا فى اجتماعات عقدوها لهذا الغرض مما أثار جموع المسلمين ، الأمر الذى أدى الى اندلاع الفتنة فى ١٧ يوليو ١٦٤٨ مما أسفر عنه قتل عدد كبير من اليهود الاشكنازيم ونفى أعداد كبيرة منهم خارج البلاد ٠ وكانت تلك المذبحة بداية سلسلة من المصائب والكوارث حلت باليهود فى عهد الســـلطان محمد الرابع (١٦٤٩ ـ ١٦٨٧م) ، وقد استمرت اثنى عشر عاما حتى سنة ١٦٦٠م ثم نعم يهود الامبراطورية بعد ذلك بالاستقرار والأمن بقية عهده ٠

وخلاصة القول ، فان الدولة العثمانية نالت مكانة عالية مرموقة عندما سمحت بوجود تلك المجموعة الكبيرة من الطوائف الذمية التى عاش أتباعها فى ظلال وارفة من المحبة مع المسلمين · وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لايتمتعون بالمساواة التامة مع رعايا الدولة المسلمين ، الا أن الفرمانات والمراسيم التى صدرت بشأن أهل الذمة ـ كما سنوضحه فى هذا الفصل ـ قد أثبتت أنهم تمتعوا بالحرية الدينية ومارسوا اقامة شعائرهم الدينية بلا قيود ، وأن الدولة تحملت مسئولية حماية أرواحهم وممتلكاتهم ، كما أن الدولة فى كثير من الأحيان لم تكن تلتزم بما يضعه بعض الفقهاء من قيود على أهل الذمة ، وقد ترك لهم الحق فى أن يسيروا أمورهم بموجب قوانينهم الخاصة داخل اطار نظم الدولة ·

ولقد أقر احد المؤرخين الأوربيين المسيحيين بمبدأ التسامح الدينى الذى انتهجه السلاطين العثمانيون حينما ذكر أن مراسيم المعمودية والزواج والدفن كانت تقام فى الدولة العثمانية فى فخامة وأبهة فى معظم الأحيان ، وليس هذا فحسب بل كانت السلطات العثمانية نفسها تسعى فى الأعياد الكبرى لأهل الذمة الى أن تضمن للمصلين جوا من الهدوء وذلك بأن تعهد الى حرس من الانكشارية بالمرابطة أمام أبواب الكنائس ·

ويعلق احد المؤرخين اليهود على موقف السلاطين

من غير
وقد اشا
المرسوم
سليم من
الشريفة
والملوك

ويعا
سليمان
٩٣١ هـ/
تقديم الم
المرسوم
مرعيين
الحكم ا
ولاتشويه
سلطتنا

ولا
المعالم ب
أهل الذ
الديني هـ
أهل الذ
بالذكر ا
كاترين
سينا »

ن من اليهود بقوله انهم عاملوهم بالرفق وكانوا
الكثر من اليونان ، فيسمون هؤلاء عبيدا ، أما
انوا يعتبرونهم ضيوفا وقد اذنوا لهم بفتح المدارس
لمعابد ، وسمحوا لهم بالسكن في جميـــع مدن
لتجارية الواقعة في « المملكة العثمانية » وهي
حيدة التي شهدت لها التواريخ العبرانية أنه لم
هود فيها أي اضطهاد .

دولة العثمانية ازاء اهل الذمة في مصر :

التعرف على الموقف الرسمي للدولة العثمانية
ياها من أهل الذمة في الامبراطورية بعامة ومصر
ن خلال المراسيم السلطانية التي صدرت من أجل
لهم كافة الضمانات التي كفلتها لهم الشـــريعة
، ونجد أن تلك الضمانات قد وردت تباعا في
المتعاقبة التي أصدرها الســلاطين العثمانيون منذ
لطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) ، وأقدم
يم المحفوظة بدير سانت ـ كاترين ـ المرســـوم
ن السلطان سليمان المشرع (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م)
١ ربيع أول سنة ٩٢٩ هـ ـ أوائل يناير ١٥٢٣م .
فيه « .... فرســـمنا بأن تكون جهتهم على
القديم مرعية على الدوام وذمتهم محفوظة بذمة
... رعاية منا لسوالف العهود وغاية السوابق

من غير عدول عن معناه ولاخروج عن فحواه ... » .
وقد اشار السلطان سليمان المشرع فى هذا المرسوم الى المرسوم السلطانى الأول الصادر من والده السلطان سليم من قبل ، كما أشار أيضا الى المراسيم والأوامر الشريفة الصادرة الى الرهبان قديما من الخلفاء الراشدين والملوك والسلاطين .

وبعد صدور هذا المرسوم بعامين أصدر السلطان سليمان المشرع مرسوما آخر بتاريخ ١٦ رجب سنة ٩٣١ هـ/١٩ مايو سنة ١٥٢٥ م ، يحمل نفس عبارات تقديم المرسوم السابق يؤكد فيه من جديد ما أورده المرسوم الأول ، وقد جاء فيه « ... بأن يكونوا محميين مرعيين على الدوام وذمتهم محفوظة بذمة الاسلام على الحكم المرعى والقانون المرعى لايمسهم سوء ولاضرر ولاتشويش ولا كدر داعون دولتنا القاهرة وثبات أعوام سلطتنا الباهرة ...... » .

ولاشك أن هذين المرسومين يعطيان صورة واضحة المعالم بما التزمت به الدولة العثمانية تجاه رعاياها من اهل الذمة ، كما ينفيان اتهامات بعض غلاة التعصب الدينى من المؤرخين ، بأن الدولة العثمانية كانت تضطهد اهل الذمة فى مستهل حكمها لمصر ، ومما هو جدير بالذكر ان اهم مايسترعى الانتباه فى وثائق دير سانت كاترين تلك الالتماسات التى كان يبعث بها رهبان « طور سينا » الى السلطات الحاكمة فى مصر فى طلب رعايتهم

وحمايتهم من المضايقات التي كانوا يتعرضـون لها من العربان الذين يجاورونهم ، وكانت المراسيم تخرج من ديوان استنابول او من ديوان مصـر المحروسـة بمنع التعرض للرهبان ، وكف الأذى عنهم وأن ينالوا نصيبهم من العناية والحماية والاعفاء من المغارم ، ومنع العربان من الدخول الى ديارهـم والتشـويش عليهـم ، وبالا يتعرضوا لهم على الاطلاق ، وذلك كما جاء في المراسيم والتواقيع الشريفة التي بأيديهم • ولقد ذكرت مخطوطات دير سانت كاترين أنه بعد مجيء السلطان سليم الأول الى مصر في عام ١٥١٧م ذهب اليه رهبان الدير وعرضـوا عليه « العهدة النبوية الشريفة » ففرح بها أكثر من تملكه لمدينة القاهرة •

ولقد ظهر في تاريخ الدولة العثمانية روايات عديدة مشكوك في صحتها وذلك بقصـد النيل من سـلاطينها والتقليل من شأنهم أمام رعاياهم المسلمين وغير المسلمين وتقرر احدى هذه الروايات أن السلطان سليمان المشرع كان شـديد الايمان بالتنجيم ، وكان له منجـم يهودى يستشيره في كل أموره ، فسأله ذات مرة عما يمكن أن يعمله لتوطيد دعائم ملكه فأجابه اليهودي بأن النصارى في مصر وغيرها من بلاد الشرق يشـكلون خطرا على ممتلكاته لأنهـم قد يثورون عليه ارتكـازا على الدول المسيحية المعادية له التي ستجد الفرصة مواتية لمحاربة الدولة العثمانية ، فصدق السلطان تلك التكهنات لساعته

وأراد أن يصدر الأمر بقتل النصـــارى فى مختلف هذه البلاد ، ولكن الوزير بيروز باشا قال للسلطان « ان الملك من الله ولمن أراد أن يعطيه فان فعلت هذا خربت مملكتك » فأعادت هذه الكلمات الصواب الى السلطان وأوقفته عن الايقاع بالأقباط وباخوانهم من نصارى الشرق ٠

ولعل من أبلغ رد على تلك الفرية التي حاول البعض أن يسيء بها الى السلطان سليمان خاصة فيما يتعلق بموقفه من النصارى ـ ما جاء في رسالة هذا السلطان التي رد بها على رسالة « فرنسوا الأول » ملك فرنسا فى عام ٩٣٥هـ/١٥٢٩م ، والتى يقول فيها : « ٠٠٠ فكل مكان في أيدى النصارى يبقى لهم ولا أسمح لأحد فى مدة حكمى العادل أن يشوش راحتهم ، وماداموا تحت ظل حمايتى فأرخص لهم أن يمارسوا أمور دينهم وطقوســهم فى معابدهم بدون معارضة ٠٠٠ »

ولقد صور بعض المؤرخين بداية الحـــكم العثمانى لمصر في صورة سيئة للغاية بالنسبة لأهل الذمة فقد ذكر ابن اياس فى حوادث شـــهر ذى الحجة ٩٢٣هـ/ديسمبر ١٥١٧ م عند حديثه عن انتقال بعض الصناع الذين انتقاهم السلطان سليم الأول للسفر الى استانبول « ٠٠٠ وتوجه الى استانبول جماعة من طائفة اليهود والســـمره ومن طائفة النصارى : يانوب الكاتب فى الخزائن الشريفة ، وأبو سعيد أمين الدولة ، ويوحنا الصغير ، ويوسف بن

هبول وشـــــيخ الملكين السكندرى وولــــده وآخرون من النصارى واليهود مايحضرنى أسماؤهم ···· » ويعلق ابن اياس على ذلك بقوله : « ···· ففارقت الناس أوطانها وأولادها وأهاليها وتغربوا الى بلد لم يطؤوها وخالطوا أقواما غير جنسهم ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلـــــى العظيم ·

كما ذكرت بوتشر أن الاقباط فرحوا بدخول العثمانيين الديار المصرية ، وانقاذهم من أيدى المماليك الظالمين ، ولكن وجد بينهم قليل كان ينظر الى العواقب نظرا بعيدا ويعرف أن النير العثمانى يتبعه ضغط أثقل مما هو حاصل وقتئذ ·

كذلك وجهت حملات تشهير ضـــــد الدولة العثمانية قادها فريق من المؤرخين والباحثين · وكانت من أولى تلك الحملات ماذكروه عن السلطان سليم الأول من أنه بعد أن فتح مصر عام ١٥١٧ أمر بترحيل أفواج كثيفة العدد الى استانبول من صفوة العلماء المسلمين وغيرهم من كبار الموظفين والتجار والصناع من حى خان الخليلى وموظفى الحسابات الحكومية ورجال الأعمـــــال وكانوا يضمون عددا من المسيحيين من ذوى المهارات الخاصة · وقد أظهر هؤلاء المؤرخون والباحثون الأسف الشديد عما لحق مصر من تدهور فى الحياة الفـــكرية بترحيل ذلك الرصـــــيد البشرى المتميز والمتمايز ، وعما حل بالبلاد من اضمحلال فى النشاط المهنى والحرفى وقد استعانوا فى

التدليل على رأيهم بما ذكره ابن اياس فى حوادث شهر شعبان سنة ٩٢٣ هـ/ اغسطس ١٥١٧م حيث قال «تعطل فى مصر نحو خمسين صنعة ، وتعطلت منها أصحابها ولم تعمل فى أيامه فى مصر » · ويغالى البعض فى قوله بأن مظاهر حضارة مصر وتفوقها قد انتقلا على يدهم الى استانبول وغيرها ·

ولقد تصدى المؤرخ عبد العزيز الشناوى لتلك الحملة التى وجهها هؤلاء المتحاملون على السلطان سليم الاول ، فذكر بأن ترحيل هذه الثروة البشرية الى استانبول واقعة صحيحة لامراء فيها حيث ذكرها ابن اياس الذى كان معاصرا لأحداث الفتح العثمانى ، الا أن هؤلاء قد تلقفوا هذه الحقيقة دون تمحيص او متابعة أو أغفال لما كتبه ابن اياس بعد ذلك فى هذا الموضوع بالذات ، وهو أن هذه الخبرات عادت الى مواقعها فى مصر واستأنفت نشاطها بعد ثلاثة أعوام فقط من رحيلها الى استانبول ·

ومن الأهمية بمكان الاشارة الى طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين سلطات الحكم العثمانى وبين أهل الذمة فى مصر ، فقد تحددت أبعادها من خلال سياسة تلك السلطات التى لم تكن بالشكل الذى أرساه سليم الأول وسليمان المشرع ظالمة او قاسية كما يظن بل كان هدفها الأساسى هو المحافظة على السيطرة العثمانية دون ادخال تغييرات جذرية على النظم المحلية · فلقد اقر التقسيم التقليدى للمجتمع الى مجموعات من الطوائف

الاجتماعية ، أهل سيف ، وأهل قلم ، وتجار وأرباب حرف وزراع وذميين مرعيين · وقد حددت مهام لكل فئة ووضعت الترتيبات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المهام على الوجه الصحيح بحيث لايتدخل أى منهما في حقوق أو مهام الأخرى أو يتعدى عليها ، هذا الى جانب أن الدولة العثمانية بتمسكها الصارم بمبادىء الشريعة وتعاليمها كانت تتوخى تنظيم الحياة الدينية الخاصة لكل رعاياها فلقد كان رؤساء طوائف أهل الذمة بمثابة الوساطة بين سلطات الحكم العثماني ورعاياها من اليهود أو النصارى اذ اعتبرتهم الدولة موظفين رسميين بدليل تدخل السلطات أحيانا في أمر عزلهم أو تعيينهم كما كانت كل طائفة تختار رئيسها ليقوم بتنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة وتنظيم العلاقات بين أفراد الطائفة نفسها داخل اطار نظم الدولة العامة ·

وعلى الرغم من أن السلطات الحاكمة كانت تحرص دائما على الالتزام بالعدالة تجاه أهل الذمة عملا بتعاليم الدين الاسلامى ، الا أنها في بعض الأحيان كانت تمارس ضغوطا شتى عليهم ارضاء لعلماء الدين الاسلامى ذوى النفوذ الواسع آنذاك من جهة ومراعاة لمشاعر العامة من جهة أخرى · فبعد مضى أربع سنوات على الفتح العثماني لمصر يروى ابن اياس في حوادث شهر ذى القعدة سنة ٩٢٧ هـ / اكتوبر ١٥٢١م أنه لما انتصر السلطان سليم على الافرنج « وردت البشائر بذلك فأقيمت معالم

الزينة في القاهرة ســـبعة أيام متوالية حيث أتـى الى بيت قريب من بيت القاضي بشــر ثلاثة مباشــرين من النصارى ليتفرجوا على الزينة فسكروا هناك سكرا فاحشا وتجاهروا بالمعاصي حتى خرجوا عن الحد فأرسل القاضي بشر ينهاهم عن ذلك فما سمعوا له كلاما وتزايد الحال منهم ، فجاء اليهم بنفسه واغلظ عليهم في القول وسبهم فسبوه وأفحشوا في السب له ، وسبوا دين الاسلام على ماقيل فأرسل القاضي بشر من قبض عليهم وتوجه بهم الى المدرسة الصالحية وحضر القضاة الأربعة وكان ذلك اليوم يوم الجمعة قبل الصلاة ، فلما حضر قاضي القضاة المالكي محي الدين الدميرى قامت عنده البينة بما وقع من النصارى في حق القاضي بشــر الحنفي ، فتوقف القاضي المالكي في قتل النصارى ثم قال : يجب عليهـم الحد والتعذير فانهم كانوا سكارى لاعقول لهم · وكذلك قال بقية القضاة ، فلما سمع القاضي بشر بذلك لكبر على القضاة وأغلظ في القول على القاضي المالكي ، واجتمع بالمدرسة الصــــالحية الجم الغفير من الأعوام (العامة) فهموا بأن يرجموا القضاة في ذلك اليوم ، ···· ثم أن بعض الانكشـــــارية قبض على النصارى وأخرجهـم من المدرسة الصالحية فلما خرجوا بهم قطعوهم بالاطبار قطعا ثم ان النصراني الثالث أسلم وحماه بعض الانكشارية من القتل ، فلما قطعت النصارى أجمع السواد الاعظـم من العوام بباب المدرسة الصــــالحية واخذوا رســـم النصارى واحرقوهـم تحت شباك المدرسة الصـــالحية

واطلقوا فيهم النار فاحرقوا وصاروا كالرماد فاضطربت القاهرة في ذلك اليوم اشد الاضطراب حتى كادت تخرب وقد أبدى ابن اياس استنكاره الشديد لسلوك العامة في تلك الواقعة فقال « قصدوا العوام أن يرجموا القضاة وأحرقوهم بالنار بغير حاكم ولم يثبت عليهم في الشرع قتل ، وفعل ذلك العوام بيدهم جهلا وعدوانا »

وقد كان الأساس الذى اعتمدت عليه السلطات الحاكمة في علاقاتها بأهل الذمة هو تطبيق نصوص الشريعة الاسلامية وأحكامها تجاههم · وتذكر وثائق دير سانت كاترين العديد من الأحكام الشرعية الصادرة لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ، فلقد أشارت احدى تلك الوثائق الى حكم شرعى صدر لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ، بتاريخ ١٦ المحرم سنة ٩٢٨هـ / ١٧ ديسمبر ١٥٢١م بناء على شكوى رفعها أولئك الرهبان ضد الوالى الذى كان يسكن في بيت يملكونه ، وقد حصل للبيت ضرر شديد من سكنى الوالى ، فأصدر قضاة المسلمين حكمهم الشرعى الذى يقضى بخروج الوالى من البيت وتمكين الرهبان منه ، وأن يدفع الوالى لهم كافة المتعلقات المالية ·

كما يروى ابن اياس أيضا في حوادث شهر رجب سنة ٩٢٨هـ / مايو ١٥٢٢م تلك الواقعة التى تبين مدى التزام السلطات بتطبيق الشريعة الاسلامية في الخلافات بين المسلمين وأهل الذمة · فقد ذكر « أن شخصا يهوديا

وقف الى القاضي صالح نائب قاضي العسكر وكتب قصة (شكوى) واشتكى فيها الأميرتنم أحد أمراء الطبلخانات ناظر الدشيشة فأرسل خلفه القاضي صالح رسولا وانكشاريا فلما حضر الى المدرسة الصالحية فادعى اليهودي على الأمير تنم ، فأنصف القاضي صالح اليهودي من الأمير تنم واستمر الأمير في الترسيم حتى ارضى ذلك اليهودي ٠

وينقل الينا ابن اياس حادثا آخر يبرهن على أن العدالة في مصر كانت تراعى دائما قبل السلطات فقد حدث في شهر شوال ٩٢٨ هـ/اغسطس ١٥٢٢م « أن جماعة من النصارى كانوا في بيت عند جامع المقسي على الخليج يسكرون ، فلما قوى عليهم السكر تزايد عليهم الضجيج والتجاهر بالسكر ، وكان في جامع المقسي ابن الشيخ محمد بن عنان مقيما به ، فثقل عليه أمرهم ، فأرسل اليهم من ينهاهم عن ذلك فأغلظ عليهم في القول وقال لهم : اما تستحوا من الشيخ ابن عنان ؟ فسبوا له الشيخ ابن عنان سبا قبيحا ، فطلع الشيخ الى ملك الأمراء (خاير بك) وشكا له من النصارى فأرسل ملك الأمراء بالقبض على النصارى،فهربوا ،فقبضوا على واحد منهم،فرسم ملك الأمراء بحرقة فلما رأى ذلك النصراني عين الجد أسلم من خوفه من الحرق ، فألبسوه عمامة بيضاء فلما جرى ذلك خاف بقية النصارى على أنفسهم واختفوا عند الشيخ يونس النصراني حتى تخمد هذه الواقعة عنهم ٠

ولعل ذلك الحادث يبرهن على أن المباشرين الأقباط الذين كان يمثلهم آنذاك المعلم يونس النصرانى لم يزالوا وقتئذ يتمتعون بنفوذ عظيم يمكنهم اذا مادعت الضرورة أن يدافعوا عن مصالح أبناء دينهم ٠

وكان هناك بعض الحكام العثمانيين يمارسون ضغوطا على طائفة ذمية بعينها ارضاء لنزعة شخصية من اجل الانتقام أو كسب المال ، من ذلك مارونه المصادر العربية واليهودية ، أنه فى عهد ولاية أحمد باشا المعروف بخاين (٩٣٠ ــ ٩٣١ هـ / ١٥٢٤م) كان يتولى دار الضــــرب يهودى يدعى ابراهام دى كاسترو ــ عينه السلطان سليم الأول فى ذلك المنصـــب عـــام ١٥١٧ ــ ولقد كان دى كاستروسببا فى مأساة قاسية تعرضت لها طائفة اليهود فى مصر من جانب أحمد باشـــا ، الذى كان ينزع الى الاستقلال عن الدولة العثمانية حيث خـــرج عن طاعتها وأظهر العصيان وجمع جمعا عظيما من أشـــقياء العرب والفلاحين وتحارب مع طائفة الانكشارية ٠ وقد روى عنه أنه أعلن نفسه سلطانا على مصـــر فى ٦ ربيع الثـانى ٩٣٠هـ / ١٢ نوفمبر ١٥٢٤م وجعل القضاة وابن الخليفة العباسى يبايعونه على ذلك وان اسمه قد ذكر أيضا فى الخطبة وقد أصدر أوامره الى دى كاسترو بصفته مديرا لدار الضرب أن يضرب النقود باســـمه بدلا من اســـم السلطان العثمانى ، الا أن دى ــ كاسترو ــ طلب من الباشا أن يكون ذلك الأمر رسميا وبمرسوم ســـلطانى ،

وازاء ذلك غادر دى كاسترو القاهرة سرا وتوجـه الى استانبول لابلاغ السلطان سليمان المشرع بحقيقة الأوضاع السائدة فى مصر · وعندما علم احمد باشا بذلك أدرك ماسوف يصيبه من فشل محاولته ، كما خشى من انتقام السلطان فصب جام غضبه على الطـائفة اليهودية فى القاهرة فقام باعتقال اقارب دى كاسترو ومعارفه وأودعهم فى السجن وأباح للمماليك تحت قيادة أحد مساعديه نهب الحى اليهودى فى خان الخليلى بالقاهـرة ، وفى نفس الوقت أصدر أوامره الى والى القاهرة بجلد جميع يهود المدينة ، كما أمر باحضـار اثنى عشر من كبار رجـال الطائفة اليهودية على الفور ، وفرض عليهم غرامة مالية كبيرة وهددهم فى حالة عدم دفعها باعدامهم هم وعائلاتهم وقام يهود القاهرة بجمع تلك الغرامة المالية وقدموهـا للباشا · ولقد استغل أحد مساعديه ذلك الموقف وطلب لنفسه من كبار اليهود أن يدفعوا له عشر تلك الغرامة ، وهددهم بالسجن واستئصال شأفة اليهود من كافة البلاد هم ومن يتبعهم ولـم ينقذ اليهود من تلك المأسـاة التى تعرضوا لها الا هجوم مفاجىء قام به أعداء أحمد باشا وعلى رأسهم محمد بك الرومى ، أثناء وجود الباشا فى احدى الحمامات ، وكأن فى قلـة من جنوده فهرب الى القلعة وحينما علم بتزايد معارضيه وبخيانة بعض اتباعه الذين أغضبهم نبأ اعلان نفسه سلطانا ــ فر من القاهرة قاصدا الشرقية حيث لجأ الى الشيخ عبد الدايم بن بقر ــ أحد حلفائه العرب ــ وكان يأمل فى مساعدته ، الا أن

شارية التى ارسلها السلطان سليمان مع القوات
فى القاهرة اقتفت أثره حتى أدركوه وقتلوه فى ٢٩
ـ ٩٣٠هـ/٦ ديسمبر ١٥٢٤م ، وعلق رأسه على
ثم ارسلت الى السلطان العثمانى فى استنابول
ة أخرى قام محمد بك الرومى وأطلق سراح
حتجزين مع تقرير منحهم حق الحماية من أى
وقد كان لتلك الواقعة أبلغ الأثر فى نفوس أبناء
يهودية فى مصر لدرجة أنهم قاموا بتسجيل
ـ كتبهم الدينية لكى يتذكروها دائما .

الرغم مما اشارت اليه بعض مؤلفات اليهود ،
بات الحاخامات الى أن يهود مصر ـ بعد حدوث
ة ـ لم يحظوا خلال العصر العثمانى الا بأمن
نسبى فانه يمكن القول بان ماوقع يعتبر حادثا
فرضسته بعض الظروف ولايمكن بأى حال من
ـ أن يعتبر تيــــارا عاما ساد علاقات الحكـــام
. بيهود مصر .

ـ أحد المخطوطات القبطية بذكر حادثة اضطهاد
الأحد ٣٠ هاتور سنة ١٢٩٨ للشـــهداء / ٦
١٥٨ م ، وفى عهد ولاية حســن باشا الخادم
ـ ١٥٨٢) أدت الى وفاة أحد الرهبان النصارى
سبب السلطات الحاكمة له ، وممــــا هو جدير
تلك الحادثة تضمنت وقائع خطيرة مبالغ فيها
ـبير كما أنه لم يرد ذكرها فى المصادر العربية

المعاصرة
ان الباشا
القليوبى
الى ديره
المسيح ،
ولقد ذهب
على الرا
مشاعل
المدينة تد
كله فى
فاصدر أو
ضربه و
جثمانه
كنيسة ال
الكنسية

ولقد
القرن الس
العثمانية
ضد السل
سادت الب
على الولا
الحال ان
المصرى و

المعاصرة مما يثير الشك حول صحتها • فقد زعم المخطوط ان الباشا العثماني أمر بالقبض على الراهب يوحنا القليوبي بدير الأنباء بشوى وأنه لم يكتف بمنعه من العودة الى ديره بوادى النطرون بل ارغمه على انكار ألوهية المسيح ، وان الراهب رفض رفضا باتا أن يعلق ذلك ، ولقد ذهب ذلك المخطوط فى زعمه الى أن الحكم قد صدر على الراهب بغرس السكاكين الحادة فى يديه ، وايقاد مشاعل على كتفيه ووضعه على جمل يطوف به شوارع المدينة تحيط به العامة والغوغاء ، فتحمل الراهب ذلك كله فى صمت تام ويبدو أن هدوءه زاد الحاكم غضبا فاصدر أوامره بربط يوحنا على عود من الخشب ، وخلال ضربه وتعذيبه أسلم الروح • وفى اليوم التالى أنزلوا جثمانه عن الخشبة وسلموه للقبط الذين مضوا به الى كنيسة القديسة بمصر القديمة حيث اقاموا عليه الصلوات الكنسية •

ولقد اتسم العصر العثماني ـ منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر باندلاع العديد من فتن الجند العثمانية وخاصة جند السباهية الذين رفعوا راية العصيان ضد السلطة الحاكمة بسبب الاضطربات الاقتصادية التى سادت البلاد ولقد ازداد نفوذ هؤلاء الجند الى حد التعدى على الولاة العثمانيين أنفسهم وقتل بعضهم وبطبيعة الحال انعكس أثر ذلك على الرعايا من أبناء الشعب المصرى وتذكر المصادر العربية المعاصرة العديد من تلك

الفتن التى كانت تتميز بالعنف والقسوة ضد الولاة العثمانيين من ناحية وضد السكان المحليين من ناحية اخرى ، ولاشك أن الذميين كان يلحق بهم من الأضرار والتضييق والقيود ما كان يلحق باخوانهم من المسلمين . فلقد حدث فى شهر شوال ٩٧٧هـ / اغسطس ١٥٨٩م ـ على حد قول المصادر المعاصرة « ونادى مناد أن أولاد العرب لايستخدمون مماليك بيضا ، وأن اليهود والنصارى لايستخدمون جوارى ولا عبيدا والكشف عليهم بعد ثلاثة أيام » .

وكانت تلك الفتن تتميز ايضا بكثرة ضحاياها بازهاق أرواحها وسفك دمائها كما كانت ضحاياها على السواء من المسلمين والذميين ، فلقد روت المصادر المعاصرة عن تلك المذبحة التى نصبها الجند السباهية والتى راح ضحيتها كثير من الأبرياء ، وذلك أن كتخدا باشا ويدعى بهرام قد تعرض له الجند السباهية « ... فعدوا عليه ووضعوا فيه السيوف وقتلوه وفعلوا بحسين الترجمان كذلك وقتلوا المعلم يوحنا النصرانى النبلاوى المباشر وقطعوه قطعا ... » .

ومن المرجح أن تلك الاضطهادات التى كان يتعرض لها سكان البلاد ومنهم أهل الذمة كانت تحدث دون أن يكون السلاطين العثمانيين دخل فيها ولاعلم بها ، لأنهم كانوا دائما يوالون اظهار تسامحهم الدينى ازاء أهل

الذمة دون انقطاع ، وكانت الوصـــايا الصـــادرة الى السلطات في مصر تركز على ذلك • فمن بين وثائق دير سانت كاترين فرمان للسلطان مصطفى الأول (١٦١٧ ـ ١٦١٨) الى السلطات الحاكمة في مصر صادر في الحادى عشر من شهر صفر سنة ١٠٢٧ هـ / ٢٨ يناير ١٦١٨ • بناء على التماس المطران غفريل الرابع رئيس الطائفة ـ طائفة رهبان الدير ـ • وقد جاء في هذا الفرمـــان : • « •••• لايجوز لأحد المأمورين العسكريين ولا من رجال السلطة ان يتصدوا لرهبان او قساوسة أو مســتوطنى الديرين المذكورين حال سفرهم أو زيارتهم لبلاد الرومان والأناضول ومصر ودمشق وجهات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وسائر المدن والبـــلاد والقرى التى فى الولايات الاسلامية أو عند تأدية طقوسهم الدينية ••• »

ولم تكن حركات العصيان والتمرد على الســلطات الحاكمة مقصورة فقط على جند السباهية ، بل تعدت ذلك وشـــملت بعض فئـــات من الذميين ، فلقـــد روى عن حركة عصـــيان حدثت من جانب بعض المســيحيين فى الاسكندرية عام ١٦٤٤ نتيجة ظلم الحكام العثمانيين • وترجع أسباب تلك الحركة الى ما كانت تعانيه البلاد من ويلات وباء الطاعون الذى جلب عليها من الدمار ما جعل الباشا العثمانى مقصود باشا (١٦٤٢ ـ ١٦٤٤) يسعى الى اصلاح الأحوال وشدد فى القبض على اللصوص ، فقبض على كثيرين وقتل بعضا منهم وسجن بعضا آخر

فكان يقتص منهم بحسب ذنوبهم متخذا الصرامة ديدنا فاستكنت الناس وطابت قلوبهم نوعا وكان أغلب المسجونين من النصارى الأقباط الأوربيين · وبينما كان مقصـــود باشا مستمرا في خطة الاصلاح اعترضه وقوع حادثة فى الاسكندرية فى ٢٠ ذى القعدة ١٠٥٣ هـ / أواخر يناير ١٦٤٤ ـ روى تفاصيلها يوسف الملوانى حيث قال : « أن قبطانا عمر مركبا في البحر وأراد ان ينزلها البحر فجمع النصارى الذين فى المراكب ، وحلوا جميع قيودهم فتم تنزيل الغليون الى البحر · وكانوا نحو الستماية نفر ، فخلوا الناس وهم في صلاة الجمعة فانفرد منهم ثلاثماية نفس وكسروا الترسخانة وأخذوا السلاح الذى فيهـــا وفردوا قلاعهم وتوجهوا بعد أن نهبوا أسواق البلد الى ظهر البحر المالح ، ولما طلعت الناس من صلاة الجمعة فما وجدوا أحدا · كما ذكرت بوتشر أن معظم المسجونين هرب عن طريق البحر اما الباقي فقد هرب الى داخل البلاد قبل أن يجتمع أحد من رجال السلطة لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضدهم ·

وكادت تلك الحادثة تؤدى الى انتقام المسلمين المقيمين في الديار المصرية لو لم ينشغل بالهم ويتجه نظرهم مع السلطات الحاكمة لما هو أشد وأعظم وهو تمرد العسكر وتآمرهم على عزل مقصود باشا بسبب مطالبه المالية ، فاندلعت المعارك فى القاهرة وانتهى الأمر بعزل مقصود باشا من ولايته ·

ولم يكن من عادة الباشوات العثمانيين التدخل فى شئون أهل الذمة الا اذا طلب منهم ذلك وبناء على رغبة رجال الدين منهم • فلقد ذكرت المصادر القبطية انه حدث في مستهل رياسة البابا مرقص السادس (١٣٦٢/١٦٤٦م) شقاق بين ابناء الكنيسة القبطية بسبب قرار أصدره البابا للرهبان بوجوب اقامتهم فى اديرتهم ، وعدم خروجهم منها اطلاقا الا للضرورة القصوى ، ومثل ذلك القرار يتفق مع القواعد الرهبانية والقوانين الكنسية ولكن بعض الرهبان تمردوا على قرار البابا ، واندفعوا وراء رغبتهم فى الخروج متناسين تلك القواعد ولم يكتفوا بالتمرد والعصيان بل ذهبوا فى عام ١٦٤٦ الى الباشا العثمانى ايوب باشا (١٦٤٤ ـ ١٦٤٦م) وادعوا امامه بان البابا يضربهم ضربا مبرحا الى حد أن البعض منهم يموت من جرائه وازاء ذلك الادعاء أمر الباشا بزج البابا فى السجن ، ولكن الراهب الذى تزعم حركة التمرد ويدعى « قدسى » عاد مرة اخرى الى الباشا واقر امامه بان التهم التى وجهها هو واعوانه الى البابا المرقسى لا اساس لها من الصحة وتوسل اليه أن يفرج عنه ، ولقد قبل الباشا أن يفرج عن البابا ولكنه فرض مقابل ذلك غرامة مالية ضخمة على اكابر النصارى •

ويعلق الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر فى الفترة مابين سنتى (١٦٧٢ ـ ١٦٧٣) على احوال طائفة الاقباط اليعاقبة فى مصر خلال القرن السابع عشر

بعبارات لاتخلو من مبالغة حيثما يقول بأن ما من طائفة من طوائف مصر غير الاسلامية كانت تعامل باضطهاد شديد غير اقباط مصر ، اذ كانوا معتبرين في نظر الحكام العثمانيين « عكارة العالم » حتى أصبحت معاملتهم للأقباط أسوأ من معاملتهم ليهود مصر فكانوا يسيئون الى الاقباط ويعاملونهم حسب أهوائهم القطيعة بينما يذكر أحد المؤرخين الأقباط بأن النصارى عاشوا في مصر في القرن السابع عشر في هدوء واطمئنان ولم يلحق بالأقباط النصارى أية أضرار . ولم يقع عليهم من الظلم والجور شيء يذكر ٠

ولقد انفرد القنصل الفرنسي في مصر المسيو بنوادي ماييه (١٦٩٢ ـ ١٧٢٢م) بذكر واقعة ـ لم يرد لها ذكر في مؤلفات المؤرخين المعاصرين ـ توضح الى أي حد بلغ تعذيب السلطات الحاكمة في مصر لقس القنصلية الفرنسية في القاهرة « كليمنت وكوليه » الذي ارتد عن المسيحية واعتنق الاسلام ، ثم عاد وارتد الى المسيحية مرة أخرى ٠ فقد روى القنصل الفرنسي أن القس القنصلي قد اتهم من جانب أبناء جلدته بسوء التصرف في الأموال المخصصة للأعمال الخيرية والصدقات ، فعزم على أن يهرب ويلتجيء لقوة السلطة الحاكمة في القلعة حيث ابلغ السلطات عزمه على اعتناق الدين الاسلامي ، وكان ذلك في ٢٣ ابريل سنة ١٧٠٣ ٠ فكتب « المسيودي ماييه » خطابا لذلك القس شديد اللهجة ينصحه فيه بالرجوع الى

صوابه ويرجوه العودة الى حصن القنصلية الفرنسية وأكد له انه سيعاقب الذين سبقوه واتهموه وافتروا عليه واستحلفه بكل عزيز ومقدس لديه أن يرجع قبل أن ينتهز المسلمون فرصتهم ويحتفلوا باسلامه وقال له : « يمكنك أن تعتذر بأنك كنت سكرانا فى طلبك الاسلام وأنك ماكنت تعى ماتقول » • واقترح عليه ان يمكنه التدخل لتخليصه من أيديهم اذا تمسك بذلك العذر ، ولكن القس رد على القنصل الفرنسي جوابا وجيزا غير مقنع • ويستطرد المسيو دى ماييه فى سرد روايته فيذكر بانه فى يوم ٢٥ ابريل ١٧٠٣ احضروا القس القنصلى أمام الباشا العثمانى احمد قرة محمد باشا الذى سأله اذا أراد أن يكون كما كان نصرانيا ويذهب المسيو دى مايه الى ان المسلمين ماكانوا ليسمحوا لمثله أن يرجع عن عزمه فامسكوه فى ٢٨ منه وختنوه بالقوة وأوجدوه فى غرفة مفروشة بالرياش الفاخر وعينوا العبيد لحراسته وخدمته وأكدوا له انهم سيزوجونه بأجمل النساء ولكنه لم يقبل ذلك ، ولما رأوا انه القى بالعمامة التى أتوا بها اليه على الأرض بكل عنف وظل مصمما على الرجوع عن اسلامه اخذوه وضربوه ضربا مبرحا حتى صار أقرب الى الموت منه الى الحياة ، ثم طرحوه فى السجن •

ويذكر المسيو دى مايه انه بذل كل مساعيه من أجل انقاذ القس القنصلى من أيدى المسلمين ولكنه لم يفلح وفى ٢٨ مايو وصله خطاب من ذلك القس يرجوه فيه أن

يتركه لمصيره حتى يكفر عن خطيئته بالاستشهاد • ويزعم المسيو دى مايية فى روايته أن أحد كبار المسلمين المتعصبين اقترح وجوب تقطيع ذلك القس اربا وأن يفصل عنه أعضاؤه مثل يديه ورجليه ، وهكذا يعذب حتى الموت • ويختم المسيو دى مايية روايته بقوله أنه فى ١٧ مايو ١٧٠٣ قطعوا رأس القس وسلموا جثته اليه فدفنها باحترام فى مقبرة الخندق •

ويعلق المسيو دى مايية على تلك الحادثة بقوله بأن الاوربيين آنذاك كانت قد قويت شوكتهم فى البلاد وأصبحوا لايسمحون لأحد أن يعمل مثل هذا الصنيع مع أحد أبناء جنسهم ولولا خوف الباشا العثمانى من غضب عامة المسلمين وثورتهم عليه لعفا عنه ، ثم يذكر القنصل الفرنسى أنه بهذه المناسبة وصلته تعزيات حارة واشترك معه فى الحزن كل رجال الكنيسة اليونانية والقبطية - وقد أمرت الكنيستان شعبيهما بالصوم ثلاثة أيام تكريما لذلك الشهيد •

وفى مستهل القرن الثامن عشر كانت الصراعات العسكرية على أشدها ، وأمر البلاد بيد الأمراء المماليك الذين ازداد نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين حتى أصبح عزل هؤلاء الباشوات يتم فى معظم الأحوال بيد هؤلاء الأمراء • وكان الأمراء المماليك منقسمين الى جماعتين متصارعتين على الحكم هما الفقارية والقاسمية

حتى أصبح تاريخ مصر السياسي في مستهل هذا القرن عبارة عن صراع مستمر بين هاتين الجماعتين ، فكانت الحروب لا تنقطع بينهما وكانت لها أبلغ التأثير في سوء الأحوال الاقتصادية ، كما كانت تتسبب في قتل العدد الكبير من الناس ، وكانت القرى والمدن التي يكثر بها النصارى معرضة في معظم الاحيان للسلب والنهب والخراب · ولقد أفاضت المصادر التاريخية المعاصرة في الحديث عن تلك الفتن والحروب التي حاقت بالبلاد نتيجة هذه الصراعات · فقد حدث في عام ١٧١٠م أن اندلعت الحرب بين الفريقين ، واضطرت الفقارية الى استدعاء بعض قبائل البدو والعربان للاستعانة بهم في دعم سلطتهم وانتشر هؤلاء البدو في أنحاء المدينة وصاروا يسرقون كل ماتصل اليه أيديهم · ولم تقتصر أضرار هؤلاء البدو على القاهرة بل تعدتها آنذاك الى الضواحي والى كل قرية ، ولقد انتهزوا تلك الفرصة وهجموا على مدينة اخميم في الوجه القبلي فاحالوها الى خراب تام وقتلوا معظم سكانها وكان أغلبهم من النصارى ، وكانت كل مدينة أغلب سكانها من النصارى معرضة أثناء تلك الفتن للخراب أكثر من غيرها ·

ولعل أبرز تلك الفتن التي تعرضت لها البلاد في مطلع القرن الثامن عشر كانت فتنة افرنج أحمد في عام ١٧١١ - وكان جبارا عنيدا ولذلك كانت فتنته عظيمة نجمت عنها حروب طويلة بين طوائف المماليك الفقارية والقاسمية ،

ولقد بلغت تلك الفتنة من شدتها أن اقفلت الأسواق وبطل البيع والشراء وظلت القاهرة سبعين يوما والأسواق فيها مغلقة والمدافع تتراشق بين المتحاربين ، واحترقت بيوت كثيرة فى نواحى الرميلة والصليبية والمظفر ونهبت بيوت الكثيرين من الاخالى ، وبالاختصـــار كانت شدة عظيمة وضيقة وثقيلة على كل الناس وخصوصا الفقراء وكانوا يشربون من مياه الآبار لانقطاع الطرق واختفاء السقايين فهم لم يقدروا على التوجه لنقل المياه من بولاق ٠ ولقد أوردت المخطوطات القبطية أخبار تلك الفتنة فذكرت بأن القبط لم يصابوا بأذى فى هذه الفتنة وقد جاء فيها « ٠٠٠ وبعد السبعين يوما أراد الله تعالى أن يفرج عن العباد ٠٠ فاطمأنت الرعية ولم تحصل أذية لاحد من النصارى ٠٠ »

ومما لاشك فيه أن تلك الفتن كانت كفيلة بفساد الأحوال واختلال النظام والأمن ، وهذا ـ على حد قول المصادر القبطية ـ جعل الاقباط يلجأون الى الوجه القبلى حيث عرب الهوارة الذين انتموا اليهم فأدخلوهــم فى ذمتهم وحماهم ، فصار القبطى يخاطــب العربى المنتمى اليه « ببدوى » والعربى يســمى القبطى الذى تحت حمايته « بنصرانى » وهكذا كانت عيشتهم فى تلك الفترة راضية نوعا لايكدرهــا الا الحوادث والرزايا التـــى كانت تطرأ أحيانا بسبب اختلال الاحوال العامة ٠

وعلى الرغم من بعض مظاهر الاضطهاد التى حاقت

بأهل الذمة في مستهل القرن الثامن عشر كان هناك بعض الرحالة الاوربيين الذين زاروا مصر في تلك الفترة قد أشادوا بالتسامح الديني للسلطات الحاكمة ازاء أهل الذمة فقد كتب الأب اليسوعي والرحالة الفرنسي ديرونا الذي زار مصر من (١٧١٠ ـ ١٧١١ م) كتب يقول في رسالة بعث بها الى الأب اليسوعي فليربو في فرنسا مؤرخة في ٢٠ يوليو ١٧١١ أن « مصر هي البلد الوحيد في الامبراطورية الاسلامية الذي تقام فيه شعائر الدين المسيحي بحرية أكثر من أي بلد آخر ولهذا السبب فان عددا كبيرا من نصارى البلاد الأخرى يلجأون اليها ٠

وفي وسط تلك المحن والخطوب والحروب والفتن والانقسامات وقع حادث ان دل على شيء فانما يدل على مدى التزام العلماء المسلمين بتنفيذ الشريعة وتطبيق أحكامها في كل الأمور ومنها مايتعلق بغير المسلمين فاذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدى وجد من العلماء المسلمين من يرده الى الحق ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر ويقف بجانب المظلوم للمعتدى عليه ولو كان مخالفا في الدين ٠ وليس أدل على ذلك من أن علماء المسلمين وقفوا الى جانب بطريرك الاقباط ضد السلطة الحاكمة في عام ١٧١٨ م لتأكيد سلطاته على أبناء طائفته حينما نشب النزاع بينه وبينهم حول أتباع التعاليم الدينية ٠ وهذا الحادث لم تسجله المصادر العربية المعاصرة لكنه ورد في أحد المصادر القبطية ويتلخص الحادث في أن بطريرك

الاقباط في ذلك الوقت بطرس السادس (١٧١٨ـ١٧٢٦ م) كان شديدا على شعبه في مراعاة الامور الدينية طلبـا في منعهم مما تنهى عنه التعاليم والاوامر الانجلية وبخاصة في أمور الزواج والطـــلاق ، ولجأ البطريرك الى كبير الامراء آنذاك اسماعيل بن ايواظ ليساعده في القضاء على ظاهرة الطلاق التي تنشب بين أبناء طائفته ولكن لم يلبث ان حدث نزاع شديد بين البطريرك وبين اسماعيل ابن ايواظ بسبب تشدد البطريرك وصلاحيته في هذا الامر وقد ناصر اسماعيل بن ايواظ كثيرا من أهل الرأى والمكانا ثم عرض النزاع على العلماء المسلمين فأفتوا بحق بطرس السادس فيما يطلب ونصروه على اسماعيل بن ايواظ ، وكان ابن ايواظ رجلا عادلا حكيما فرضي بحكم العلماء المسلمين واستصدر فرمانا بناء على فتواهم بأن البطريرك هو المقرر على أصول مذهبه دون غيره وليس لأحد أن يعارضه في أحكامه ٠

ولقد اشار الجبرتي في كتاباتـــه الى أن الذميين ـ وعلى وجه الخصوص بعض النصارى منهم ـ قد تمتعوا في عهد على بك الكبير (١٧٦٤ ـ ١٧٧٢م) بمكانة عالية ومراكز مرموقة في أجهزة الحكومة وذلك بفضل ماقدموه من خدمات في ضبط الحسابات ومن تسيير الدفة للأعمال في مختلف الدواوين ٠

ومن الامور التي افاض الجبرتي في الحديث عنهـا

والتي كانت تمثل في بعض الأحيان احدى الظواهر المميزة في العلاقة بين سلطات الحاكم وأهل الذمة ماكانت تمارسه هذه السلطات من ضغوط واضطهادات كانت تشمل أهل الذمة جميعا • وكان مبعث ذلك خروج الذميين عن مألوف الشـــرع والقانون الملتزمين بهما في حيـــاتهم اليومية كالتجمل باللباس والتأنق في المأكل وركوب الخيل واتخاذ الخدم المسلمين وشراء العبيد والجوارى فضلا عما كان يثار من شكوك حول ثراء بعضـــهم المفاجيء واكتناز الثروات الضخمة والأموال الطائلة وماكانوا يظهرونه من تعصب لأخوانهم الذميين والحاق الأذى بالمسلمين • من ذلك ماحدث ابان حملة القبطان حسن باشا الجزائرلي (١٧٨٦ ـ ١٧٨٧م) ـ تلك الحملـــة التي ظن جميـــع المؤرخين المعاصرين منهم والمحدثين أنها أرسلت من قبل الدولة العثمانية من أجل استعادة سلطة الباب العالـي الفعلية علي مصر وكسر شوكة كل من ابراهيم بك ومراد بك اللذين طغيا في البلاد الا أن الحقيقة الفعلية التي غفل عنها أولئك المؤرخون ـ هي أنه كان من بين أهدافها الرئيسية استعادة جميع الأموال التي نهبت وسلبت من الخزانة المصرية بواسطة البكوات المماليك ، بل أيضا •• بيد القائمين على الادارة المالية من الذميين ولعل ذلك يفسر السر من وراء اضطهاد حسن باشا للمعلم ابراهيم جوهرى ـ كبير كتاب المالية المصرية ـ وعائلته والمعلم واصف ـ رئيس حسابات الديار المصرية ـ حيث صادر

الهما وأملاكهما • هذا الى جانب اتباعه لسياسة فرض
إمات المالية الباهظة على كل ما يشـــتم فيه رائحة
يانة أو الثراء الفاحش وخاصة من الذميين •

ولقد كان من اهداف تلك الحملة ايضا تطبيق حدود
رع الاسلامى على أهل الذمة • وهذا يفسر لنا سر
دار الأوامر بمنع النصارى واليهود من ركوب الخيل
تخدام المسلمين وشراء الجوارى والعبيد ومن كان
ه شىء من ذلك يبيعه او يعتقه وان يعودوا الى شد
نار والزنوط ، كما صدرت الأوامر أيضا بالا يتسمى
منهم بأسماء الانبياء او الرسل المذكورين فى التوراة
نجيل كابراهيم وموسى وعيسى ويوسف واسحق وكل
يكون اســـمه كذلك يلزم تغييره فى الحـــال ، فغير
صارى واليهود ـ الذين لهم معاملة مع المســـلمين ـ
ماءهم بأخرى ، ومنذ ذلك الحين صار الذميين يسمون
ســـهم أمام المســـلمين الذين يعاشرونهم ويعاملونهم
ماء ويعرفون فيما بينهم بأسماء أخرى ، وقد لجأ البعض
م ازاء ذلك الى اتخاذ اسماء والقاب تركية •

وفى خطـــاب بعث به المعلـــم ابراهيم جوهرى الى
مامصة والقســـاوسة والرهبان وسائر المجمع المقدس
ديرة الأربعة بوادى النطرون ،أوضح فيه مدى مالحق
قبســـاطه من عنت واضـــطهاد ابان حملة حسن باشا
اسبقته لهم من شدة وضيق • وقد جاء فيه : « ...
ج شعب كبير على كامل المسيحيين واتعبوا على سائر

المؤمنين مصاعب يطول شرحها لقدسكم حتى وقع البحث على كامل رزق الأديرة القديمة والجديدة ، وبلغنا مراد المكرهين في تعطيل معاش الفقراء والمساكين وهكذا كنا نسأل الجماعات من النصارى من كامل الطوائف ولكن نحن لنا أمان شديدة من يتخلى عنا القيام ولايترك شعبه يسلم في يد أعدائه ·· » وقد ختم خطابه بقوله » ·· فيهذا الوقت ضيق عظيم على جماعة النصارى وخاصة جماعة الكنائس فلا تبطلوا الصلاة ولاتفطروا يوما واحدا حتى يحضركم منا جواب اطمئنان » ·

ولقد أوضحت وثائق الكنيسة القبطية مدى التزام السلاطين العثمانيين ـ في أواخر القرن الثامن عشر ـ بمبادىء الشريعة الاسلامية ، والدفاع عن حقوق أهل الذمة ودفع التعديات والمظالم عنهم ، فعندما كانت تبلغهم أخبار اضطهادهم كانوا يسارعون باصدار الفرامانات الى الحكام بوقف تلك التعديات والمظالم على الفور لأنها مخالفة للشريعة الشريفة ، فلقد حدث عندما وقعت بعض التعديات والمظالم على الأقباط المستوطنين بالقدس من قبل السلطات الحاكمة أسرع بعض كبار رجال الطائفة في القاهرة برفع شكاياتهم الى السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م) الذي أصدر على الفور فرمانا في أول ربيع الآخر ١٢٠٨ هـ / ٦ نوفمبر ١٧٩٣م بوقف تلك التعديات والمظالم · وقد جاء في هذا الفرمان : « ···· ان السكان المستوطنين بالقدس الشريف من طائفة القبط أهل الذمة

من المسيحيين يؤدون الى المامور جميع التكاليف الخاصة بهم بموجب أوامرى وبموجب الفتر على التمـــام بدون قصور ولم يكن سببا يؤدى الى تحملهم التكاليف الشاقة وساير البدع والمظالم المحدثة وبذلك يصير التعدى عليهم وأذيتهم فعند ذلك تقدم من الطائفة المذكورة وأنهوا عن ذلك واسترحموا ·· وقد كان صدر أمرى الشريف بمنع المظالم والتعديات الظاهرة والمنافية لأمرى الهمايونى · والقانون وخلاف الشرع الشريف فيلزم العمل بموجب كارادتى بالأمر الشريف ··· » ·

وعلى الرغم مما حاق أهل الذمة من صور وأشكال الاضطهادات على يد بعض الحكام فان ذلك لايمكن ان يقاس بأى حال من الاحوال بما تعـرض له المســـلمون واليهود فى بلاد الأندلس وسجله التاريخ من قســـوة واضطهاد وتعذيب وتنكيل وتشريد وتقتيل وابادة جماعية على يد المسيحيين الأسبان حينما قدر لهم الانتصار على العرب المسلمين · ولكن مع ذلك فاننا لاننكر أن هنالك حكاما ظلموا أهل الذمة وشددوا عليهم الا أن مثل ذلك يعتبر شذوذا عن القاعدة العامة فى التسامح الدينى مع غير المســـلمين ، وفى كثير من الأحيان نجد أن هؤلاء الحكام كانوا يظلمون المسلمين قبل اليهود والنصارى ، فالظالم لايقف ظلمه عند حد ، بل ان كثيرا من أمثـــال أولئك الحكام كان يرفق بأهل الذمة رعاية لذمتهم على حين يقسو على أهل ملته من المسلمين ، حتى اننا وجدنا الشيخ

الدردير مفتى المالكية وشيخ علماء عصره فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر يذكر عن أمراء زمانه أنهم أعزوا أهل الذمة ورفعوهم على المسلمين حتى انه يقول : « وياليت المسلمين عندهم معشار أهل الذمة وترى المسلمين كثيرا مايقولون : ياليت الأمراء يضربون علينا الجزية كالنصارى واليهود ويتركوننا بعد ذلك كما تركوهم .
« وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » .

سياسة الدولة المـالية
تجاه أهل الذمة فى مصر

(١) الجزية :

تعتبر الجزية احد الشـــروط الواردة فى الشـــريعة الاسلامية لصحة عقد الذمة ، وقد التزمت الدولة العثمانية بتطبيق ذلك الشرط شأنها في ذلك شأن الدول الســابقة التى حكمت مصر ، وقد أخذت الدولة فى التطبيق بالتفسير الحنفي حيث ورد بشأن الجزية أنه « اذا وضعت بتراض أو صلح لاتتغير ، وأن فتحت بلدة عنوة وأقر أهلها عليها توضع على الظاهر الغنى فى الســـنة ثمانية واربعون درهما ، وعلى المتوسط نصفها ، وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها ، وتوضع على كتابى ومجوســـى ووثنى عجمى لا عربى ولا على مرتد فلا يقبل منهما الا الاسلام أو السيف وتسترق أنثاها وطفلهما ولا جزية على صبى وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن وأعمى ومقعد وفقير لايكسب وراهب لا يخالط ·

أما عن أوجه انفاق الضريبة (الجزية) فلقد حددها تفسير الحنفية « فى مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر والجســـور وكفاية العلمـــاء والمدرسين والمفتين

والقضاة والعمال والمقاتلة وذراريهم ومن مات فى نصف السنة حرم من العطاء » ·

أخذت الدولة العثمانية ــ منذ بداية حكمها لمصر ــ بالنظام الذى كان متبعا فى دولة المماليك فيما يختص بتحصيل وانفاق ضريبة الجزية التى كانت تعرف وقتذاك باسم « الجوالى » · وقد ظل هذا النظام قائما حتى أوائل عام ١٥٢٥ م عندما وصل الصدر الأعظم ابراهيم باشا الشهير بالاسكندرلى ، عندئذ أصبحت ضريبة الجوالى مقاطعة قائمة بذاتها اطلق عليها « وجاق الجوالى » وكان المتولى أمر تحصيلها وانفاقها يعرف باسم « أمين الجوالى » ·

وكان الاعتبار الذى أخذت به الدولة العثمانية ــ كما ورد فى الشريعة الاسلامية ــ بالنسبة لأولئك الذين وقع عليهم عبء ضريبة الجوالى ، الا ينظر فقط الى قدرتهم على الدفع بل ايضا ينظر الى القدر الذى يمكن أن يساهم به الفرد فى هذا الشأن ، ولهذا فقد قسموا الى فئات ثلاث : غنى ، متوسط ، وفقير · وعلى حسب ماجرى عليه العرف كان أصحاب الممتلكات والصرافون وكافة التجار من الفئة الغنية وأصحاب الحرف الصناعية كالاسكافى مثلا من الفئة الفقيرة ، وماعدا ذلك من الفئة المتوسطة . كذلك تقرر المعايير التى يدفعها أفراد كل فئة طبقا لما حددته الشريعة ، فالغنى عليه أن يدفع ٤٨ درهما فضة والمتوسط ٢٤ درهما فضة والفقير ١٢ درهما فضة ·

وقد روعى تغيير قيمة العملة لذلك تقرر أن تدفع الفئات الثلاث على التوالى ٤ ، ٢ ، ١ ، جنيه ذهبى (نقد) يعرف بالشريفى ـ الذى كان يساوى فى بداية العصر العثمانى ١٢ نصف فضة • كما حددت أوجه صرف ضريبة الجزية ـ على حد قول احمد شلبى ـ « على العلماء والفقراء والايتام والأرامل • » •

ولقد ذكر ستانفورد شو ـ أن الصدر الأعظم ابراهيم باشا منذ وصوله مصر ، وضع جدولا منفصلا للنظام الذى يجب أن يتبع فى ايراد وانفاق أموال الجزية ومن الشروط الواردة فى ذلك النظام ألا يستخدم دخل الجزية فى نفقات كنسية ومنها أيضا أنه فى السنة التى تحقق زيادة فى الايراد لاتضاف تلك الزيادة الى الخزانة بل تترك جانبا لاستخدامها فى النفقات والصاريف فى السنوات التى تقل فيها متحصلات الجزية عن المعتاد • وفى دراسة أعدها شوقى فى هذا الشأنأنأوضحمنخلالها أنه حدث بالفعل أن المتحصلات خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر كانت تقل عن المعدل المعتاد لنفقات تحصيل الجوالى وأن العجز فى الايراد كان يعوض من الخزينة السطانية ، كما أوضح أن العجز فى سنة ٩٦٤هـ / ١٥٥٦ ـ ١٥٥٧ م بلغ ١٩٤٫٥٢٢ بارة وفى عام ٩٦٥ هـ / ١٥٥٨ م كان العجز ٢٢٧٫٧٢٠ بارة بينما بلغ العجز عام ٩٧٨هـ/١٥٧٠ ـ ١٥٧١م حوالى ٣٣٦٫٠٠٠ بارة •

وفى خلال القرن السابع عشر اصبحت مقاطعة الجوالى فى حيازة التزام أمراء مصر ـ كما هو متبع فى معظم المقاطعات المدنية والريفية الأخرى ٠ ولقد أدى هذا النظام الى فقدان السلطات الدينية فى كل ملة جزءا من ادارتها اذ كانت عملية الجباية فى بادىء الأمر من اختصاصها ٠ فقد ورد فى احدى وثائق المحكمة الشرعية مايفيد أن البطريرك القبطى يؤانس الرابع (١٧١ ـ ١٥٨٦ م) كان ملزما بجزية النصارى الأقباط كذلك كان أمين الجوالى الذى أصبح فى الحقيقة هو الملتزم بدفع مبلغ ثابت سنويا الى « مال الجوالى » والى « مال كشوفية كبير » و « كشوفية صغير » وكان يستبقى الفائض من الجباية لصالحه اذا ما بلغت الحد الأعلى من المقرر لها ، وكان المتبع أن يسند أمين الجوالى مهمة الجباية فى المناطق الريفية الى حكامها على أن يلتزموا بتسليمه مبلغا ثابتا كل سنة ، وفى نفس الوقت يحتفظون لأنفسهم بما يعود عليهم بالنفع والفائدة وحيث أن أمين الجوالى يدير جابية الجزية مباشرة فى المدن الا أنه فى الاسكندرية ودمياط والسويس كانت من اختصاص قائمقام القبطان فى تلك الموانىء ٠

ويستفاد من سجلات المحكمة الشرعية ـ المودعة فى دار الوثائق القومية بالقلعة أنه كانت هناك ادارة مالية تابعة للخزانة السلطانية خاصة بالأموال التى تدفع بواسطة أمين الجوالى ، وهذه الادارة تحتفظ بسجلات

الجزية المفروضة على الذميين ـ وكان يطلق عليها « دفاتر بيان أوراق الجزية » ويتم تسجيل الايرادات والمصروفات بمعرفة كتبة يعرف الواحد منهم باسم « جوالى افندى » ٠

ولقد أوضح احمد شلبي أنه في الربع الاخير من القرن السابع عشر كان مفروضا على الذميين جميعا دفع جزية موحدة مقدارها ١٢٠ بارة كان يتولى جبايتها جباة يعرفون باسم « الحشار » وكان هؤلاء يتركون للممول بعد سداد الضريبة ـ تذكرة من الورق الملون حاملة خاتم رئيسهم وحاوية اسم الذمي وبلدته ومديريته وسكنه وسنه وتاريخ اليوم والشهر والسنة التى سدد ضريبتها واكان على الذميين حمل تلك الورقة بصفة دائمة ليقدموها الى رجال الالتزام وقت المطالبة لأنها كانت تقوم مقام ايصال السداد ٠

ويبدو أن نظام تحصيل وانفاق الجزية وقتئذ قد اختلط أمره على الرحالة الدومينيكاني فانسليب الذى زار مصر بين سنتى ١٦٧٢ ، ١٦٧٣م ـ فقد ذكر أن الذميين لم يكونوا ملزمين بدفع ضريبة الجزية للخزينة السلطانية مباشرة وأن البعض منهم يدفعها للمساجد والبعض يدفعها للشيخ البكرى ـ لكونه سليل أبى بكر الصديق ـ بينما يدفعها فريق ثالث لبعض العظماء الذين يطلق عليهم لقب « السادات » ٠ كما ذهب فانسليب الى أن ضريبة الجزية كانت مختلفة القيمة فى الكفور والنواحى تبعا لنسبة الذميين القاطنين بها ، وأن الملتزم كان يحددها ، فكان

فى العادة يطالب الفقراء بأقل مما يطالب به الأغنياء ·
وعلى حد قوله ـ كانت ضريبة فيها شىء من العدالة ·

وفي عام ١١٠٦ هـ /١٦٩٤م وضع الصدر الاعظم محمد زاد باشا نظاما جديدا لجباية الجزية فى الدولة العثمانية ، ويقضى ذلك النظام بأن ترفع يد الملتزمين من المقاطعات المختصة بتحصيل ضريبة الجزية ومنحها لاولئك المعينين من قبل الادارة المركزية لديوان الجزية فى مدينة ادرنه ، وعلى هذا النحو تصبح الجبايات فى الدولة تجبى عن طريق متخصصين يعرف الواحد منهم باسم « ملتزم الجوالى » أو « جزية دار » / مأمور تحصيل » · وهؤلاء يرسلون الى الولايات بالدولة عن طريق « ديوان الجزية » كأمناء مكلفين بأن يسلموا اليه ماتحصل من الجزية كاملة بعد عودتهم نظير مرتب ثابت ·

ولقد قسم أهل الذمة ـ طبقا لهذا النظام ـ الى ثلاث فئات عند دفعهم ضريبة الجزية تبعا لمقدرتهم على الدفع ، فأولئك الذين يعتبرون أغنياء كانوا فى الفئة العليا (عالى) وعلى كل فرد من تلك الفئة دفع أربع قطع ذهبية كل سنة ، وأولئك الذين يعتبرون متوسطى الحال كانوا فى الفئة الوسطى (أوسط) بدفع الواحد منهم قطعتين ذهبا سنويا ، والباقى كانوا فى الفئة الدنيا (أدنى) وعلى الفرد منها دفع قطعة ذهبية واحدة كل سنة ·

ويقضى هذا النظام باجراء مسح شامل لجميع الذميين فى كل اقليم ، وتحديد عدد أشخاص كل فئة سنويا

وعلى الرغم من تحديد أعداد كل فئـــة الا أن ذلك كان عرضة لأن يتغير في السنة التالية ـ كما يقضى هذا النظام أيضا بأن يقـوم ديوان الجزية باصـــدار أوراق الجزية « تذاكر أو بطاقات » كل سنة هجرية بحيث يطابق أعداد كل فئة من الفئات الثلاث ، وترسل الاوراق فى صورة الى جميع قضاة الأقاليم فى ولايات الدولة التى تخضع لضريبة الجزية ، وتقضى التعليمات بألا تفض هذه الصور الا فى أول أيام السنة الجديدة فى شهر المحرم فى المحاكم الشرعية بتلك الاقاليم ٠ ومن الأمور التى تتميز بها أوراق الجزية أنه مؤشر عليها بالأحرف الاولى ومسجلة ومدموغة فى الادارة المالية بالقسم الثامن بخزانة الحكومة المعروفة باسم « جزية محاسبة سى » او محاسبو الجزية ٠ ويوجد على كل ورقة السنة واسم الدفتر دار واسم الجزية دار وختمه وختم اثنين من الشهود اللذين يصحبانه كمساعدين له واســـم المقاطعة وبيان الفئـــة وكانت ألوان الاوراق كالآتى : حمراء للفئة العليا ، وبيضاء للفئة الوســـطى وصفراء للفئة الدنيا ٠ وكان على الجزية دار طبقا لذلك النظام أن يقوم بتسليم تلك الاوراق الى المولين بعد أن يسجل أسماءهم وبياناتهم اذ أن تلك الأوراق تشـــكل بالنسبة لهم نوعا من الحماية . فلم يكن لهم أى حق فى حماية السلطان اذا أهملوا الاحتفاظ بها ٠

وقد روعى فى ذلك النظام ألا يترك ذمى بدون اعداد ورقة سداد له فى أى مكان وتقضى التعليمات بمنع الأشخاص

القادرين على دفع الجزية من مغادرة بيوتهم خشية فرارهم وذلك قبل بدء عملية التحصيل كما يوقف أى ذمى فى الطريق ويطلب منه ابراز الورقة الدالة على سداد ضريبة الجزية ٠

وكان أول تطبيق لذلك النظام في الأناضول وروم ايلى في عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م-١٦٩٦م ، وفى السنة التاليةاجرى تطبيقه في سوريا ومعظم اجزاء من العراق ولقد كان لوفاة الصدر الاعظم محمد زاد باشا وكثرة المشاكل الداخلية والخارجية التي تعرضت لها الدولة العثمانية وقتذاك أن تأجل تطبيق ذلك النظام فى مصر الى عهد السلطان محمد الاول (١٧٣٠ ـ ١٧٥٤) ٠ فقد أصدر الباب العالي في ربيع اول سنة ١١٤٧هـ / اغسطس ١٧٣٤م ثلاثة فرمانات الى السلطة الحاكمة في مصر بخصوص تنظيم ضريبة الجوالى ٠ يقضى الفرمان الأول بأن يؤخذ التزام الجوالى من الملتزمين المماليك ويعطى في امانة الباشا العثماني وأن تتولى الجوالى أو الجزية دار ماسياتي سنويا من قبل ديوان الجزية في ادرنه لترتيب وتسوية التحصلات الفعلية للجزية ٠ ويقضى الفرمان الثاني بتقسيم النصارى واليهود الى ثلاث فئات يدفع الشخص من الفئة العليا (عالى) ٤٠٠ بارة ومن الفئة الوسطى (اوسط) ٢٠٠ بارة ومن الفئة الدنيا (ادنى) ١٠٠ بارة ٠ اما الفرمان الثالث فيقضى بأن يتولى الجزية دار بعد ان يتم تسوية حسابات الجزية بعد الجباية تنظيم حساباته مع ديوان الروزنامه ٠

ويستفاد مما أورده أحمد شلبى أن النظام الجديد لتنظيم ضريبة الجزية فى مصر بدأ فى تنفيذه فى غرة جماد آخر سنة ١١٤٧هـ / ٢٩ أكتوبر ١٧٣٤م ، فقد ذكر « وفى يوم الخميس خامس جماد آخر ورد رجل يقال له على أغا وكان دفتر دار القسطنطينية وصحبته سبعة خطوط شريفة قريت بالديوان بحضرة العلماء وأرباب السجاجيد وشيخ الاسلام وقاضى مصر عبد الله افندى ونقيب الاشراف والصناجق والأغوات والعساكر واختياراتهم ثلاثة خطوط بسبب الجوالى ، جوالى اليهود والنصارى بآيات قرآنية واحاديث نبوية وان على اغا هذا يكون قائما بخدمتنا وقبضة من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ (٢٩ اكتوبر ١٧٣٤) وان يقبض من الأعلى أربعماية والأوسط مايتين والأدنى ماية ديوانى (بارة) فأجابوا بالسمع والطاعة واخذوا الدفاتر من حسين كتخدا الدمياطى واسلموها الى على أفندى ٠٠٠ ثم ان القباض قبضوا من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ وكل من قبضوا منه يعطونه ورقة مختومة بأربعة ختوم ، ختم التاريخ وختم باسم ابراهيم اغا دفتر دار اسلامبول وختم بالأعلى والأوسط والأدنى ، وختم فى ظهر الورقة وصاروا يكتبون شكل الذمى وملبوسه فى الورقة ٠

ويبدو واضحا مما رواه أحمد شلبى أن تطبيق النظام الجديد لسداد ضريبة الجزية قد الحق الضرر بفئات أهل الذمة ٠ فقد روى « ان النصارى أجمعوا أمرهم بأن يطلعوا الى الديوان يراجعون فى هذا الأمر وكانوا نحو ألف

نصرانى فهم فى الرميلة واذا بالعسكر قامت عليهم فضربوهم ومات منهم اثنان ورجعوا معاكيس .

كما روى أيضا ان الذميين قد أخذ منهم الحشار نحو نصف الجوالى وأعطاهم الوصلات (الايصالات) على الحساب القديم ، ماية وعشرون نصف فضة كل ذمى بالغ وغير بالغ من ستين الى ثلاثين فأبت خدمة الجوالى أن يقعدوا (يردوا) بشىء مما أخذوه منهم فرجع النصارى على حسين كتخدا الدمياطى فصار يأخذ منهم الوصول (الايصالات) ويدفع لهم أربعة أرباع ريال تعجز فى الوزن عجزا فاحشا ، فصار النصرانى الفقير يأخذ وغير الفقير يتعفف عن الخمسين نصفا التى يأخذ ويحط ثانى الجوالى » .

وقد أظهر النصارى غير الفقراء تحايلا للتهرب من سداد ضريبة الجزية المقررة عليهم فقد ذكر أحمد شلبى « وصار النصرانى الغير الفقير يلبس حوايجا رثة ويعطى أدنى الجوالى ويعطونه الورقة ثم انهم يقابلونه ثانى مرة فيروا لبسه يقبل الأوسط والأعلى فيمسكوه فيخرج لهم الورقة فيروا أدنى الجوالى فيعرضوه على المستلزم فيأخذ منه الاعلى وأما الأوسط » .

ومما لاشك فيه أن النظام الجديد لجباية الجزية الذى بدأ تطبيقه فى مصر منذ عام ١٧٣٤ لم يكن نتيجة جهود الباب العالى من أجل ضبط وأحكام نظام الجباية فحسب

بل من أجل ان يحصل لنفسه على عائد من الجـــزية كان يذهب الى الملتزمين ، فقد ذكـــر أحمد شلبى أن الجبـاة « قبضوا تلك العام (١٧٣٤م) ثمانمائة كيس ديوانى وشىء وقد كانوا يأخذها الملتزمون بالجوالى من الوزير بثمانين كيسا ويأخذون من النصارى واليهود ماية وعشرين » ٠

ومنذ أصدر الباب العالى الفرمانات الثلاثة فى عـام ١٧٣٤م صارت الجوالى خارجة عن التزام مصر ، وقـد بدأ منذ ذلك العام اعداد حصر شامل لجميـــع الذميين المكلفين بدفع الجزية ٠ ويذكر الجبرتى أن أمراء المماليك « تشاوروا فيمن ينزل بصحبة الاغا (على افندى) والكاتب من الأمراء الصناجق لتحرير بلاد قبلى فقال حســين بيك الخشاب : أنا مسافر بمنصب جرجا وينزل بصحبتى الأغا المعين وانظروا من يذهب الى بحــرى ٠ فقـال محمد بيك قطامش : كل اقليم يتقيد بتحريره الكاشـــف المتولى عليه ومعه الأغا والكاتب ٠ فاتفق الرأى على ذلك ٠

وقد أعد تقرير فى عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م يتضـمن وجود ١٢٠,٠٠٠ ذمى فى مصر يمكن أن يدفعوا ضريبة الجزية ، منهم ١٢,٠٠٠ فى الفئة العليا ، ٢٤,٠٠٠ فى الفئة الوسطى ، ٨٤,٠٠٠ فى الفئة الدنيا ٠ وعلى أساس هذا التقرير قرر الباب العالى فى نفس هذا العام ان من بين كل مائة ممول يدفع عشرة أشخاص من الفئة العليا لكل واحد ٤٠٠ بارة وعشرون من الفئة الوسطى يدفـــع

الواحد ٢٠٠ بارة ، وسبعون من الفئة الدنيا يدفع الواحد ١٠٠ بارة ، وعلى هذا النحو فقد قدرت الضـــريبة التي سوف يدفعها ١٢٠٫٠٠٠ ذمي بنحو ١٨٫٠٠٠٫٠٠٠ (ثمانية عشر مليون بارة) على ان يستقطع من تلك الحصـــيلة الاجمالية مبلغ ٦٧٩٫٧١٠ بارة لحساب كاشفيه صـــغير ومرتبات تدفع للباشا العثماني ولآخرين في مصر حسبما تقرر في النظام الجديد ٠ والى جانب ذلك يدفع الجزية دار مالا ميريا للخزانة السلطانية قدر بمبلغ ١٫٩١٦٫٠٠٠ بارة كما يدفع مبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ بارة بمثابة كاشفيه كبير وماتبقى بعد ذلك وقدره ١٥٫٠٠٧٫٢٩٠ بارة ترســـل الى البـاب العالي ٠

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك رسوم اضافية تقـدر بثلاثين بارة عن كل ذمي في الفئة العليا ، وعشر بارات عن كل ذمي في الفئة الوسطى ، وسبع بارات عن كل ذمي في الفئة الدنيا ، وكانت تجمع لتسديد مبلغ ٩٨٤٫٠٠٠ بـارة قيمة نفقات السفر والاقامة لأولئـــك الذين يتولون عملية الجباية ٠

ويبدو ان النظام الجديد لجباية ضريبة الجزية قـد اختلط امره على الرحالة الانجليزي ريتشارد بوكوك الذي زار مصر عام ١٧٣٧ ـ فلم يدرك حقيقته ، لذلك نجده يذكر ان رجال الانكشارية كان يعهد اليهم جباية ضريبة الجزية من الأقباط وقد ذهب الى ان التضـــييق قد زاد عليهم في أمر تلك الضـــريبة عندما تمكن أحد العثمانيين من ذوي

النفوذ فى استانبول من الحصول على امتياز جباية هذه الضريبة بعد أن دفع رشاوى عظيمة للسلطان العثمانى ، وعندما حضر الى مصر اخذ يضايق الاقباط ويضغط عليهم فى تحصيلها منهم بطرق كثيرة جائرة ، وصار يحصل من هؤلاء الأقباط على اضعاف ماكان يحصله منهم الانكشارية ٠

وعلى أية حال فانه على الرغم من تطبيق النظام الجديد لجباية الجزية فى مصر فان أولئك الذين اسـتفادوا فى الماضى من حق الجباية ظلوا فى حقيقة الأمر قادرين على الاحتفاظ بمعظم الفوائد التى كانت تعود عليهــم ٠ بينما أصبحت الخزانة السلطانية فى ظل النظام الجديد تحصل من المال على الأقل مما كانت تحصل عليه فى ظل النظام القديم ٠ فلقد بدا واضـحا أن نظام الجباية الجديد قـد تعمد أن يحرم الحكام المحليين والملتزمين من حقهم فى جمع الجزية بينما جعل من نظام المسح الشامل للذميين أساسا للجباية الا أنه عندما أجرى الحصر وبدأ فى الجبـاية تبين للجزية دار انه فى الحقيقة مضطر الى أن يعتمد على أولئك الذين فى يدهم السلطة الفعلية فى القرى والنواحى ٠٠ أى الملتزمين ـ فعند اعداد بيان الحصر كان الملتزمون يخفون وجود أعداد كبيرة من الذميين فى النواحى التابعة لهم لكى يستمروا هم فى جمع ضريبة الجزية من هؤلاء لمصـلحتهم ٠ وكان يحدث عند الجباية من تلك الاعداد المدونة فى بيان الحصر ان يقوم الجزية دار بتسليم مايماثل تلك الاعداد من أوراق الجزية الى الملتزمين لجبايتها وكثيرا

ماكان الملتزمون يجمعون الجزية لمصلحتهم ويردون الأوراق مدعين أن بعض الذميين الذين اشتمل عليهم بيان الحصر اما هربوا أو ماتوا وفى بعض الاحيان يقومون بجمع الضريبة المستحقة من رجال الفئة العليا ويعطونهم أوراق الفئة الوسطى ويردون أوراق الفئة العليا على أنها لم تحصل محتفظين بالفرق لأنفسهم ٠

ويستفاد مما أورده الجبرتى ان عملية الجباية فى مصر العليا ظلت فى التزام حاكم جرجا على الرغم من تنفيذ النظام الجديد فكان عليه ان يسلم سنويا مبلغا يقدر بحوالى ١٫٧٥٠٫٠٠٠ بارة للخزانة السلطانية وفى نفس الوقت يستطيع أن يحتفظ لنفسه برصيد من متحصلات الجزية لمصلحته الشخصية ٠

ولقد أوضح المسيو ستيف الأساليب التى كانت متبعة لتحصيل ضريبة الجزية من مصر العليا فى أواخر القرن الثامن عشر فقد ذكر بانه من عادة الاغا ان يعطى التزام تحصيل الجزية المقررة على أقباط ويهود مصر العليا الى البك حاكم جرجا دون أن يسلمه الحصة المحددة من الأوراق التى كان يحملها ، لكن اقباط ويهود المنطقة كانوا يحصلون من ذلك البنك على أوراق خاصة لها نفس الثمن ونفس الفعالية اللتين كانتا تلك التى يوزعها الاغا ، وكان الأخير حين يحسب قيمة تلك الأوراق التى احتفظ بها لنفسه عند تقديمه الحساب الى الروزنامجى يتمكن من زيادة دخله بشكل هائل عن طريق عملية التدليس هذه ٠

وعلى هذا النحو فانه يمكن القول بأن الباب العالى لم يكن فى مقدوره ـ بالرغم من تطبيق النظام الجديد ـ ان يجمع من ضريبة الجزية أكثر مما يسمح به الملتزمون الذين كانوا يتحكمون فى قيمة الفائض الذى كان يرسل اليه فلقد أثبتت الاحصاءات على مدى حوالى ربع قرن من عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م الى عام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م ـ ان عدد الذميين المولين واموال الجبايــة التى جمعت والفائض المخصص للباب العالى كانت جميعا أقل بكثير مما قدر لها فى المراسيم السلطانية كما أثبتت تلك الاحصاءات مدى عجز الباب العالى فى الحصول على نصيبه من التزام جوالى مصر • وسوف نوضح ذلك على النحو التالى :

١ ـ فى عام ١١٤٩هـ / ١٧٣٧ م قدر الباب العالى ان هناك ٣٠٠ر٣٠٠ ذمى ارسلت لهم ٢٤٠ر٠٠٠ ورقة جزية لجبايتها ولم يستطع على أفندى الجزية دار أن يكشف الا عن ١٢٠ر٠٠٠ ذمى من المولين وبمهـــــارة على افندى الادارية وبأمانته وزعت ١٠٧ر٨٠٠ ورقة جزية وتم جمع مبلغ عشرة ملايين بارة •

٢ ـ فى الفترة من عام ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م الى عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠ م امكن توزيــــع ٣٥ر٠٠٠ ورقة جمعت متحصلات قيمتها أربعة ملايين بارة فى كل سنة وقد جمعت تلك المتحصــــلات على وجه التحديد من اشــــخاص الفئة الوسطى •

٣ ـ فى مطلع عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م ارسل الباب العالي خليل افندى ـ رئيس الكتاب بالباب العالى ـ ملتزما جديدا للجوالى فى مصر • وقد قام باعداد احصاء شامل اسفر عن وجود ٧٠٫٠٠٠ ذمـــى من الممولين وازاء هذا الاحصاء الذى قورن بمتحصلات الجزية خلال السنوات الأربع الماضية ، اصدر الباب العالى أوامره بأن ضرائب الجزية لعام ١١٥٤ هـ/١٧٤٢م وما بعد ذلك تدبر على أساس ان يتحمل معظم الضرائب اشخاص الفئة الوسطى وأنه بالامكان جمع مبلغ ١٣٫٢٥٠٫٠٠٠ بارة ومن هذا المبلغ يدفع ٢٫٣١٦٫٠٠٠ بارة الى الخزينة السلطانية ويدفع مبلغ ٦٧٩٫٧١٠ الى الباشا والآخرين والباقـــى وقـدره ١٠٫٢٥٤٫٢٩٠ بارة ترسل الى الباب العالى •

٤ ـ فى عام ١١٥٤ هـ/١٧٤١ ـ ١٧٤٢ م أرسل الباب العالى ـ طبقا لما قدره فى العام الماضى ـ ٧٠٫٠٠٠ ورقة ـ ومما هو جدير بالذكر أن الملتزمين لم يصرفوا منها سوى نصفها فقط ، وقد تمت جباية مبلغ ٦٫٢٢٥٫٠٠٠ بارة فى كل سنة • وقد أرسل الى الباب العالى مبلغ ٣٫٢٣٩٫٢٩٠ بارة بعد أن دفع الجزية دار مستحقات الخزانة السلطانية والوالى والآخرين •

٥ ـ فى عـــام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م هبط عدد الذميين المولين الى ٣٥٫٠٠٠ ذمى مما جعل الباب العالى يصدر اوامره بزيادة مقدار الضريبة المفروضة على كل فئة من الفئات الثلاث ، وأصبحت الفئة العليا يدفع الواحد منها

٤٢٠ بارة والوسطى ٢١٠ بارة والدنيا ١٠٥ بارة وعلى هذا النحو يكون مجموع الجزية المستحقة ٧ر٤٥٥ر٠٠٠ بارة وقد زاد تبعا لذلك الميرى الى ١ر٩٣٦ر٦٠٠ بارة وكشوفية كبير الى ٤٥٠ر٠٠٠ وكشـــوفية صـــغير والمرتبات الى ٦٨١ر٠٠٠ بارة ومـــاتبقى بعد ذلك وقدره ٤ر٣٨٧ر٤٠٠ بارة كان المفروض أن يرسل الى الباب العالى سنويا ٠

٦ ـ وفى عام ١١٦٣هـ/١٧٤٩ ـ ١٧٥٠م حاول الباب العالى زيادة أعداد الذميين المولين الى ٤٠ر٠٠٠ ذمى مما يمكن جمع مبلغ يصل الى ٨ر٠٨٥ر٠٠٠ بارة كل سنة وفى نفس الوقت تظل مستحقات الخزانة الســـلطانية والوالى والآخرين كما هى دون تغيير ، وعلى هذا تضاف الزيادة فى حصيلة الضرائب وقدرها ٦٣٠ر٠٠٠ بارة بكاملها الى المبلغ المرسل الى الباب العالى ونتيجة لذلك يصبح مايخص الباب العالى مبلغ ٥ر٠١٧ر٤٠٠ بارة ٠

٧ ـ استمرت ضرائب الجزية خلال السنوات ـ من ١١٧٢هـ/١٧٥٦م الى ١١٧٣هـ / ١٧٥٩ ـ ١٧٦٠ تجمع بالكامل الا أن البكوات المماليك أرادوا أن يخولوا لأنفسهم الحق فى متحصلات الجزية ، ولكن تهديدا عثمانيا اتاهـم بغزو البلاد أرغمهم على قبول زيادة ضرائب الجزية ، وقد صدر فرمان بتلك الزيادة ففى عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م يقضى بأن يدفع الذمى فى الفئة العليا ٤٤٠ بارة ، ٢٢٠ بـــارة للوسطى ، ١١٠ بارة للفئة الدنيا ٠ وهذا يجعل دخل الجزية

السنوى يصل الى ٨٫٤٧٠٫٠٠٠ بارة كما تقرر أيضا زيادة الميرى الذى يدفع الى الخزانة السلطانية الى ٢٫٠٠٣٫٦٦٤ بارة أما لكشوفية كبير وقدره ٤٥٠٫٠٠٠ بارة وكشوفية صغير ومرتبات وقدره ٦٨٩٫٧١٠ بارة فظلت مستحقاتهما كما هي دون تعديل وعلى هذا فان الفائض المخصص للباب العالى قد زيد تبعا لذلك الى مبلغ ٥٫٣٢٦٫٦٢٠ بارة منذ تلك السنة ٠

وفي حقيقة الأمر كان معدل المطلوب من متحصلات الجزية للخزانة مبلغ ١١٫٠٥٠٫٠٠٠ بارة سنويا بينما المبالغ الفعلية التى سددت خلال تلك المدة كان بمعدل ٦٫٢٢٥٫٠٠ بارة فقط أى بنسبة ٥٢٪ فقط من مجموع المبلغ المطلوب وهذا يعنى أن الملتزمين صرفوا مامقداره نصف أوراق الجزية التى أرسلت فى الوقت الذى كان يامل فيه الباب العالي ـ كما أشارت بذلك الفرمانات الصادرة خلال تلك المدة ـ أن يحصل على ثلاثة ملايين بارة سنويا على الأقل ٠

ومهما يكن من أمر ـ فعلى حد قول شو ـ كانت معظم متحصلات الجزية تجد طريقها باستمرار الى الأمراء المماليك ، وكان على الذميين الممولين تبعا لتلك السياسة المالية ان يتحملوا تلك الزيادات التى كانت تتقرر فى سنة بعد أخرى وهذا كان ـ بطبيعة الحال ـ يمثل عبئا باهظا كما كان احد العوامل الرئيسية فى زيادة ضيقهم وبؤسهم ٠

ونتيجة لذلك فقد بذلت مجهودات من جانب الباب

العالي عام ١١٧٩هـ/١٧٦٥م لاصلاح نظام الجزية في مصر على أساس اعادة النظر في نظام عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤ م وقد رؤى أن تسترد جزية المقاطعات من الأمراء المماليك مرة اخرى وأن تسند الى أمانة الباشا العثماني الذي كان يدير امرها من قبل ، وذلك من خلال مدير ادارة دار الضرب في مصر ، وبهذا تحولت عملية ضبط وادارة الجزية مرة أخرى الى الباب العالي ومندوبيه • وفي ذلك العام حضر الى مصر أحمد اغا يحمل فرمانا من الباب العالي للاشراف على تطبيق النظام الجديد وتوزيع أوراق الجـــزية على المولين •

ولقد حدث في عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م ان اجرى مسح شامل للذميين في مصر اسفر عن وجود ٩٠٠٠٠ر٩٠ ذمى ملزمين بدفع ضريبة الجزية ، ولكن ظهور على بك الكبير في السنة التالية ـ والذى جعل من نفسه حاكما مستقلا بمصر ـ ارجأ العمل بالنظام الجديد مدة خمس سنين •

وعندما استعيدت السلطة العثمانية على مصر عـــام ١١٨٨هـ/١٧٧٥ م أرســـل درويش عبد الرحيم افندى ـ رئيس الكتاب بالباب العالى ـ كجزية دار ولكى يتم اصلاح نظام الجزية الذى كان قد بدأ قبل حركة على بك الكبير وأصبحت جزية المقاطعات تبعا لذلك النظام في التزام الباشا العثماني كما اسندت ادارتها الى مدير ادارة الضـــرب ، كامين للجوالى •

ويبدو ان أعداد الجباة ـ الذين كانوا يرسلون الى

النواحي لتحصيل ضريبة الجزية ـ كانت كبيرة للغاية مما كان يكبد المولين أموالا باهظة نظير نفقات سفر هؤلاء الجباه واقامتهم ٠ ولهذا فقد أصدر الباشا العثماني خليل باشا فرمانا بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١١٨٨هـ / ١٧ يناير ١٧٧٥م يقضي بألا يزيد عدد الجباه المكلفين بجمع الجزية فى أى مقاطعة على خمسة أشخاص هم الجزية دار والكاتب ـ وهذان يمثلان أمانة الباشا العثمانى ، وفرد واحد من فرقة الجاوشان أو المتفرقة وفرد واحد يمثل أمراء المماليك، وجندى واحد يرسل عن طريق شيخ البلد ٠ كذلك يقضى الفرمان بألا يجمع هؤلاء من أجل مصاريف اقامتهم ـ أكثر من ١٣ بارة من كل ذمى فى الفئة العليا ، و١٠ بارات من الفئة الوسطى ، و٧ بارات من الفئة الدنيا ٠ وقد ألزم الفرمان الجباة بألا يجمعوا أكثر من ذلك ٠

ولقد ذكر شو أن هناك زيادة تقررت على الفئات الثلاث فى عام ١٧٧٥ بحيث صارت الضريبة المفروضة على أشخاص الفئة العليا ٤٥٣ بارة والفئة الوسطى ٢٣٠ بارة والفئة الدنيا ١١٧ بارة ٠ وقد يعنى هذا أن الرسوم الاضافية التى تقررت للجباة طبقا للفرمان ـ فرمان خليل باشا السابق ذكره ـ لم تكن تجمع مباشرة من الذميين وانما كانت تضاف الى الخزينة نفسها وقد ذكر شو أيضا أن المبلغ الاجمالى لحصيلة الضرائب ارتفع طبقا لتلك الزيادة التى تقررت ـ حيث أشار الى أن هناك ٩٠٠٠٠ر٩٠ ذمى ممول ـ ارتفع الى ٠٠٠ر٤٥٠ر٢٠ بارة الا أن واقع الأمر

يختلف تماما عما ذكره شو ، فلقد أثبتت الوثائق الرسمية أن معدل توزيع أوراق الجزية عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م بلغ ٢٠٫٠٠٠ ورقة جزية فقط حققت دخلا قدره ٤٫٧٠٤٫٧٨٣ بارة كان الفائض منها بعد تسديد المستحقات حوالى مليون بارة أرسلت الى الباب العالى •

كما أثبتت الوثائق الرسمية أنه في خلال السنوات الأربع من ١١٩٧هـ/١٧٨٣م الى ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م قام ابراهيم بك ومراد بك ـ اللذان جعلا من نفسيهما حاكمين مستقلين على مصر ـ بتحويل معدل سنوياقدره ١٫٥٠٠٫٠٠٠ بارة فقط الى الخزانة السلطانية•أما الباقى فقد احتفظ به الأمراء المماليك لمصلحتهم وأثبتت الوثائق الرسمية أيضا بأن ابراهيم بك ومراد بك حينما استعادا سلطاتهما فى مصر عام ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م ـ بعد رحيل القبطان حسن باشا الجزائرلى ـ لم يحولا شيئا الى الباب العالى وأن جميع متحصلات الجزية التى بلغت فى ذلك العام مليون بارة خصصت للخزانة السلطانية علما بأن الجباة زادوا أعباء الجباية لمواجهة متطلبات الاقامة والسفر الى ١١٣ بارة عن كل ذمى فى الفئة العليا ، ٦٣ بارة عن كل ذمى فى الفئة الوسطى و ٣٣ بارة للفئة الدنيا وقد تم تحصيل مبلغ ٣١٣٫٠٠٠ بارة من ١٠٫٠٠٠ ممول هم الذين تم جمع الضرائب منهم فى ذلك العام •

ولقد أوضح فرمان صادر من الباب العام فى عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م يتضمن المطلوب من الباشا العثمانى

تحصيله من ضرائب الجزية وبعد دفع المستحقا
يرسل الفائض الى الباب العالى . وقد جاء فى هذ
« المطلوب طرف حضرت وزير روشن ضمير الد
باشا محافظ محروسة مصر دامه الله ملتزم مقاط
راى ديوان عاليشان بر موجب معتاد قديم وكشو
وذرارى عظام وعويدات ومرتبات سايرة بموجب
دفتر حكم محاسبة ديوان مصر واجب سن
والتعليمات براى ديوان مصر وكشوفية صغير د
وزير وعويدات ومرتبات ووظائفسايرة واجب
١٢٠٩هـ أى « المطلوب من الوزير الحاج صالح با
محروسة مصر ملتزم مقاطعة ضريبة الجوالى ط
مدون فى دفاتر المحاسبة بالديوان العالى الخا
مصر لسنة ١٢٠٩ هـ عن معتاد المتحصلات ونفقا
صغير والعوايد والمرتبات والوظائف الجارية للجب
لما هو مدون لسنة ١٢٠٩ هـ فى دفاتر المحاسبة بدي
حسب التعليمات بخصوص نفقات كشوفية صغير
(الباشا العثمانى) والعوايد والمرتبات والوظائف
للجباية . « ولقد جاء فى هذا الفرمان أيضا المبل
للخزانة السلطانية من مال الجوالى وقدره ٠٨٠
بارة وللعوائد مبلغ قدره ٠٠٠ر٤٥٠ بارة وللكشو
ومرتبات وعوائد سايرة مبلغ قدره ٠٣٤ر٢٢
وماتبقى وقدره ٨٨٥ر٩٤٨ر١٥ بارة فيرسل ال
العالى .

كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالى آخر عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم الفرمان السابق الا أنه أضاف مستحقات كشوفية صغير ومرتبات وعوايد سايرة - لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت ١ر٢٥١ر١١٩ بارة أما بقية المستحقات فظلت كما هى دون تعديل • أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ١٥ر٣١٩ر٨٠٠ بارة فيرسل الى الباب العالى •

كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالى آخر عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم الفرمان السابق الا أنه أضاف مستحقات كشوفية صغير ومرتبات وعوايد سايرة - لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت ١ر٢٥١ر١١٩ بارة بقية المستحقات فظلت كما هى دون دون تعديل•أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ١٥ر٣١٩ر٨٠٠ بارة فيرسل الى الباب العالى •

ويذهب ستيف الى أنه فى خلال آخر سنتين قبل مجىء الحملة الفرنسية الى مصر لم يزد معدل توزيع أوراق الجزية على ٩ر٠٠٠ ورقة حققت ايرادا قدره ١ر٤٠٠ر٠٠٠ بارة فى السنة وفى نفس الوقت احتفظ الامراء المماليك برصيدهم من المولين الذميين لمصلحتهم الخاصة •

ويتضح من خلال البيانات الواردة فى ملاحق البحث مدى مساهمة ضرائب الجزية فى المال الميرى كمصدر هام فى ايرادات الخزانة السلطانية فى مصر ففى مائتى سنة

من ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م الى عام ١٢١٢هـ/١٧٩٨م ارتفع الميرى المطلوب للخزانة السلطانية من ١٫٢٠٠٫٠٠٠ بـــارة الى ٢٫٠٥٩٫٠٨١ بارة حيث بلغت الزيادة ٨٥٩٫٠٨١ بارة أى بنسبة ٧١٪ من المبلغ الأصلى ، ويتضح كذلك أن ايرادات الجزية كانت تسدد بالكامل الى الخزانة السلطانية أضف الى ذلك أن جميع المبالغ التى كان الامراء المماليك يحصلون عليها لم تكن تأتى فقط من مشاركتهم فى الخزانة السلطانية بل أيضا من تلك الأموال التى كان من المفروض أن ترسل الى الباب العالى ٠

ويذكر بعض المؤرخين أن الطريقـــة التى كانت متبعة آنذاك فى جباية الجزية لم تكن اكثر من تقليد قديم حيث كانت سلطات كل ملة ذمية مسئولة عن الجزية المقررة على أعضائها وملزمة بدفع قيمة الأوراق التى لم يكن فى مقدور الجباة تحصيلها على أن تقوم السلطات الذمية بتحصيلها بعد ذلك بطرقها الخاصة ولعل الغـــرض الذى من أجله اتبعت تلك الطريقة ما كان يصاحب عملية التحصـــيل فى العادة من أضرار نتيجة لما قد يتعرض له الجباة المغامرون من اغراءات تؤثر على الايرادات بطبيعة الحال ٠

وقد أفاضت بعض المصادر التاريخية المعاصرة فى الحديث عما كان الذميون يعانون من ضيق بســبب أداء ضريبة الجوالى ، وما كان يصـــاحب عملية الجباية من ساليب العنف والقسوة والبطش من جانب الجباة والعسكر ما دفع البعض منهم الى الهرب والاختفاء فى الجبـال ،

فضلا عما ذاقه فقراء النصارى من مرارة ومهـــانة كانت تصل الى حد الحبس لغير القادرين على الدفـــع ، وفى العادة كان يقوم أثرياء الأقباط من الأراخنة أمثال : المعلم نيروز والمعلم رزق الله شكر الله والمعلم ابراهيم جوهرى ــ الذين قيل عنهم فى المخطوطات القبطية انهم « كانوا يشترون الفقراء شراوى من حبس الجوالى ويخلصونهم • » وقد قام بعض أولئك الأراخنة الأقباط باحداث وقف يخصـــص لسداد المقرر على الاقباط المحبوسين غير القادرين على الدفع بسبب الجوالى اطلق عليه « وقف حبس الجوالى » •

ومهما يكن من أمر تلك المعاناة التى كان يعانيها الذميون فقد كانت هناك اعفاءات من أداء الجوالى تمنح بسهولة بالغة لأى واحـــد من الأقبـــاط أو اليهود التحق بخـدمة المسلمين أو قناصل الدول الاوربيـــة على أن ذلك لم يكن ليقلل ــ بأى حال من الاحوال ــ من تلك السياسة التى خلت من وازع الضمير الدينى أو الانسانى أو أى اعتبار لما قد يترتب عليها من اثارة الحقد والتعصب بين أبناء المجتمع الواحد •

(٢) المغارم والالتزامات المالية :

تعرض أهل الذمة فى مصر ابان الحكم العثمانى لمغارم وأعباء مالية أخرى غير ضريبة الجوالى الا أن ذلك كان يفرض بعض الأحيان لتغطية نفقات الحملات العســكرية

حينما تكون الدولة العثمانية فى حالة حرب مع أعدائهـا خارج البلاد من ذلك ماحدث فى عــام ١٥٦٦ ــ فى عهد السلطان سليمان المشرع ــ عندما احتاج السلطان الى مبلغ من المال لنفقات سفر الجيش العثمانى بقيادة سنان باشا ــ لفتح بلاد اليمن فاصدر السلطان أوامــره أن يجمع ذلك المبلغ من مصر وفرض على جميع التجار والافرنج واليهود ومن جملتهم النصارى ألفى دينار ·

وكان هناك بعض رؤساء الطوائف الذمية يتعرضــون لمغارم شخصية من جانب بعض الحكام العثمانيين فقد أشار مصدر قبطى معاصر الى أن خليل باشــا أرسل فى عام ١٠٤١هـ١٣٤٨ش/١٦٣١م ، رسولا يســتدعى عن البابا متاوس الثالث البطريرك (١٠٠) بسبب عدم قيامه بدفع الرسوم المعتادة بعد أن صار بطريركا ويذكر المصــدر أن ذلك كان بسبب وشاية قام بها بعض الحاقدين على البابا وأنهم طلعوا الى خليل باشا وأخبروه أن الذى يصير بطريركا يقوم بدفع رسم كبير المقدار للمتولى على حكم مصر ، فلما علم جماعة الأراخنة بتلك المؤامرة الخبيثة طلعوا الى القلعة وقابلوا خليل باشا الذي تكلم معهم فى شــأن الرســوم وألزمهم بالقيام بدفع غرامة قدرها أربعة آلاف قرش ، فنزل الأراخنة من عند الباشا ممتلئين غما · ويذكر المصدر أيضا أن أحد اليهود دفع المبلغ المذكور من عنده الى الباشا ، وألزم جماعة الأراخنة أنفســـهم بجمع هذا المبلغ ودفعه لليهودى ·

كذلك كان الذميون يتعرضون لأعباء مالية اخرى احيانا الا أن ذلك كان يحدث وسط اجراءات مالية عامة تشمل جميع فئات الشعب المختلفة • فقد حدث فى ختام عام ١٠٤٢هـ/يونيو ١٦٣٥م فى عهد السلطان مراد الرابع وأثناء ولاية احمد باشا الكورجى ان تقرر سك العملة من النحاس يجمع بدلها العملة الذهبية فى البلاد لتغطية نفقات الحروب الخارجية للدولة فى لبنان وفارس فكان لهذا الاجراء عواقب وخيمة على حالة البلاد الاقتصادية فعمت بسببه كوارث اقتصادية شملت الغنى والفقير والتاجر والصانع بلا تفرقة أو تمييز •

ويصف الرحالة فانسليب ـ واقعة اضطهاد طائفة من الاقباط فى حى الأزبكية فى شهر سبتمبر من سنة ١٦٧٢ وذلك بقصد اجبارهم على دفع غرامة مالية لسلطات الحكم فيذكر أن الاقباط قاسوا اضطهادا عظيما لأن بعض الجند العثمانية قاموا بذبح امرأة خليعة وألقوا جثتها بعيدا عند بركة الأزبكية فقام والى القاهرة ظلما وعدوانا بغلق كل بيوت النصارى المتاخمة لتلك المنطقة وأجبرهم على دفع غرامة مالية قدرها ألفا قرش دية لهذا الدم المهدور اذا أرادوا أن يفتحوا بيوتهم ويسعوا الى معاشهم •

وكانت المغارم والأعباء المالية تحدث نتيجة الاضطرابات التى تعم البلاد بسبب الفتن الداخلية وأثناء الصراع الذى كان يدور بين العناصر الحاكمة للاستئثار بالسلطة فلقد حدث

فى السنة التالية للرسامة البابا بطرس السادس ـ البطريرك (١٠٤) ـ أى فى عام ١٧١٩م أن قامت فتنة بسبب الصراع على السلطة بين الصنجق اسماعيل بك ابن ايواز والصنجق محمد بك شركس ، ولقد بلغت الفتنة من شدتها أنها كانت أشبه بالحرب الأهلية وانتهز الرعاع الفتنة فقاموا بأعمال السلب والنهب واشعال الحرائق • ويعلق أحد المؤرخين الأوربيين على تلك الفتنة بقوله انها كانت بداية لسلسلة من القلاقل والمنازعات استمرت الى مجيء الحملة الفرنسية فلم تعد الخصومة قائمة بين حزب الوالى وحزب المماليك فحسب بل امتدت الخصومة بين افراد الحزب الواحد للوصول الى الرياسة وبطبيعة الحال كان لهذه الفتن والقلاقل أوخم العواقب على أحوال البلاد الاقتصادية وكذلك على المسلمين وغير المسلمين وخاصة النصارى منهم •

كما ذكرت المصادر القبطية أن تلك الفتن كانت تستهدف النصارى الأقباط ـ وخاصة فى الصعيد ـ حتى اشتد الكرب عليهم اذ ضربت عليهم فى مطلع القرن الثامن عشر غرامة فادحة لم يعف منها أحد ، وبيعت بسبب تلك الغرامة الجواهر الكريمة بابخس الأثمان وألزم بهذه الغرامة القساوسة والرهبان والصبيان والفقراء وأرغم بطريرك الاقباط بدفعها عن القساوسة وخدام الدين •

وكانت المغارم تفرض احيانا وسط اجراءات سياسية صادرة من الباب العالى فقد حدث نتيجة ازدياد طائفة الكاثوليك وكثرة أعدادها وتوغلها فى كل أنحاء البلاد

ورغبة الباب العالي في الحد من ذلك النفوذ المتصاعد ان اصدر مرسوما عام ١٧٥٣م حملـــه بطريرك طائفة الملكية اليونانية الى السلطات الحاكمة في مصر وذلك بمنع أبناء طائفة النصـــارى الشـــوام من دخول كنائس الكاثوليك الافرنج فان دخلوا يدفعون للدولة الف كيس ، وقد سير ابراهيسم كتخدا في طلب اربعـــــة من القســـاوسة من دير الكاثوليك فجاءوا بهم فحبسهم واخذ منهم مبلغا عظيما من المال ، ومع ذلك لم تكف طائفة الشوام الكاثوليك عن الدخول الى لكنائس الفرنجة ٠

وقد لجأ بعض الحكام من البكوات المماليك الى ابتزاز الأموال وفرض المغارم على كافة طوائف الشعب المصري وذلك حتى يمكنهم الانفاق على القوات المرتزقة وعلى اعمال التسليح ٠ وقد بدأ على بك الكبير تلك السياسة باستيلائه على ضياع خصومه ، وبما فرضه من اتاوات غير عادية على القرويين ، وبأعمال الابتزاز التي وجههـــا الى أهـــل الذمة في مصر ٠ فقد فرض على القرى اموالا وقرر على كل بلد مائة وثلاثة ريالات حق طريق فضجت الناس من ذلك وتعطلت اسباب الرزق وهاجر البعض كذلك اشتد على أهل الذمة شدة عظيمة حيث انتزع مبلـــغ ١٠٠ الف ريال من الأقباط ، ومبلغ ٤٠٠٠٠ ريال من اليهود ، وطبقا لما ذكره فولني بلغت نفقات حملة الحجاز ١١ مليون قرش ٠

ولم يكتف على بك بذلك بل ظل يضغط على الأغنياء ــ وخاصة من اليهود ــ عن طريق المصـــادرات ، أو فرض

المغارم ، كما فعل مع يوسف ليفي اليهودي ـ معلم دواوين الاسكندرية ـ وكذلك اسحق اليهودي ـ معلـــم الديوان ببولاق ، فقد قبض على الأخير وصادره في ٤٠ الف زر محبوب وضربه حتى مات • وقد علق الجبرتي على سلوك علي بك هذا بقوله : « خرق القواعد وخرم العوائد واخرب البيوت القديمة وأبطل الطرائق التي كانت مستقيمة •

وبالرغم من معاملة علي بك الشديدة للأقباط وقسوته عليهم فان الرجل الذي كان يثق باخلاصه ويعتمد عليه كان قبطيا يدعي المعلم رزق النصراني رقاه من وظيفة سكرتير الضربخانة الي مدير حساباتها •

وبعد وفاة علي بك الكبير استمر الصراع بين البيوتات المملوكية وأمرائها من أجل الوثوب الي السلطة وكان الامراء المماليك في صراعهم هذا يطوفون بالبلاد يسلبون وينهبون ويفرضون الاتاوات على الاهلين مما كان يدفع ببعضهم الى الهرب تجنبا لما كان قد يصيبهم من ضرب واهانة وقتل • ولقد ذكر الجبرتي في حوادث ربيع الأول عام ١٢٠٠هـ / يناير ١٧٨٦م انمراد بك ـ وكان على رأس السلطة آنذاك ـ شرع في السفر الي الوجه البحري في جماعة من كشافه ومماليكه ، وطاف ببعض المدن والقرى مطالبـــا اهليهـــا بالأموال المقررة مضافا اليها حق الطريق ، فان تأخرت قرية او بلدة في اداء ماقرر عليها كان مصيرها الخراب والنهب والدمار • ولقد عين على الاسكندرية أحد كشافه

يدعى صالح آغا ـ كتخدا الجاوشية سابقا ـ الذى قرر لنفسه حق طريق مقداره خمسة آلاف ريال ، كما قرر على أهلها مائة ألف ريال وأمر بهدم الكنائس فى حالة عدم دفع ما قرره ، فلما وصل الأغا الى الاسكندرية هرب تجارها الى المراكب الراسية فى الميناء وكذلك أغلبية النصارى فلم يجد الا قنصل موسكو الذى قال له : « أنا أدفع لكم المطلوب بشرط ان يكون بموجب فرمان من الباشــا أحاســب به سلطانكم • فانكف الأغا عن ذلك •

وكانت لتلك المغارم التى قررها مراد بك على الذميين من رعايا الدولة العثمانية أو الرعايا الأجانب ردود فعل خطيرة اذ قام القناصل الأجانب بتقديم شكوى الى سفرائهم وممثليهم فى اســتانبول فى ١٢ ، ٢٤ من فبراير ١٧٨٦ شرحوا فيها أمر تلك المغارم الضخمة وطلبوا منهم المساعدة فى مواجهــة هذا الموقف الخطير عند ذلك تقــدم هؤلاء السفراء بطلب جماعى وجهوه الى السلطان العثمانى عبد الحميد الأول (١٧٧٣ ـ ١٧٨٩) ـ يحتجون فيــه على الاهانات التى لحقت بكنيسة الفرنسيسكان فى الاسكندرية مطالبين بوقف تلك المغارم وحسن معاملة رعاياهم فى مصر ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التى دفعت الدولة العثمانية الى ارسال حملة القبطان حسن باشا الجزائرلى الى مصر فى نفس هذا العام •

وقد فرضت الدولة المغارم والأعباء المالية على الطوائف الذمية فى أواخر القرن الثامن عشر عندما أحست بالدور

الخطير الذى يلعبه الذميون الذين يحتلون المناصب العليا فى الحكومة المصرية ، من نهب وسـلب لأموال الخزانة السلطانية فكانت حملة القبطان حسن باشـا الجزائرلى (١٧٨٦ ــ ١٧٨٧م) والتى سبق أن أشرنا أن من بين أهدافها الرئيسية استعادة الاموال التى نهبت وسلبت من الخزانة المصرية عن طريق البكوات المماليك وعن طريق الذميين ايضـا وذلك بفـرض الغرامات المالية الباهظة ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم ، فمن ناحية البكوات المماليك فقد درج حسن باشا من أجل الحصول على أموالهم ــ وخاصة أموال ابراهيم بك ومراد بك ــ على أسلوب مصادرة أموالهم وودائعهم ومتاعهم والتحرى عن الأماكن التى خبئت فيها ، والقيام بمصادرتها حتى ولو كانت ملكـا خاصـا لنسائهم . فلقد ذكر الجبرتى فى حوادث ٢٠ شوال ١٢٠٠هـ ١٦ اغسطس ١٧٨٦ م « وفيه اخرجت خبايا وودائع للامراء من بيوتهم الصغار لهم ولاتباعهم وختم أيضا على أماكن وتركت على مافيها . ووقع التفتيش والفحص على غيرها . وطلبوا الفقراء فجمعوهم وحبسوهم ليدلوا على الاماكن التى فى العطف والحارات . وطلبت زوجة ابراهيم بك وحبست فى بيت كتخدا الجاويشية هى وضرتها أم مرزوق بك ... حتى صالحوا بجملة من المال والمصاغ خلاف ما أخذ من المسـتودعات عند الناس . وطولبت زوجـة ابراهيم بك بالتاج الجوهر وغيره . وطلبت زوجة مراد بك فاختفت . وطلب من السيد البكرى ودائع مراد بك فسلمها .

اما من ناحية الذميين ى فقد ارسل حسن باشا يطلب من قاضى القضاة احصاء لما أوقفه المعلم ابراهيم جوهرى يومئذ على الكنائس والديارات من أطيان ورزق وأملاك وغير ذلك • كما قبض العسكر على امرأته فاقرت على خبايا أخرجوا منها أمتعة وأوانى ذهب وفضة وسروجا وغير ذلك ، كما فتحوا بيته عنوة واستولوا على كل مافيه وكان شيئا كثيرا وقدموه الى حسن باشا الذى باعه فى المزاد الذى استمر عدة متتالية • كذلك قرر حسن باشا على بيوت النصارى الذين خرجوا بصحبة ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد مبلغا كبيرا من المال قدر بخمسة وسبعين ألف ريال ، كما أمر باحصاء بيوت جميع النصارى ودورهم وماهو فى ملكهم وأن يكتب جميع ذلك فى قوائم وقرر عليها أجره مثلها فى العام ، وأن يكشف فى السجل على ماهو جار فى أملاكهم ، ثم قرر عليهم أيضا خمسمائة كيس فوزعوها على أفرادهم وقيل انهم حسبوا الجوارى المأخوذة منهم من أصل هذا المبلغ على كل رأس أربعون ريالا ، كما قرر أيضا على كل شخص ـ سواء كان فى الفئة العليا أو الدنيا دينارا جزية ، وذلك خارج عن الجزية الديوانية المقررة •

وتتوالى موجات الابتزاز ، وتتعدد صور المغارم والمصادرات فقد ذكر الجبرتى فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٠٠هـ/ سبتمبر ١٧٨٦م « وفيه : قبض القبطان على راهب

من رهبان النصارى واستخلص منه صـــندوقا من ودائع النصارى » . كذلك ذكر الجبرتى فى حوادث هذا الشهر « قبض القبطان على المعلم واصف وحبسه وضربه وطالبه بالأموال . وواصف هذا أحد الكتاب المباشرين المشهورين ويعرف الايراد والمصاريف وعنده نسخ من دفتر الروزنامة ويحفظ الكليات والجزئيات ولايخفى عن ذهنه شيء من ذلك ويعرف التركى » .

ويتضح من السياسة التى اتبعها حسن باشا ازاء البكوات المماليك وأهل الذمة أنه كان يريد الحصول على الأموال التي نهبت من الخزانة السلطانية ، وأنه من أجل ذلك اتبع كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة وكان يهدف أيضا ـ على حد قول شو ـ الى أحداث توازن فى مالية الخزانة المصرية .

وقد ترك القبطان حسن باشا الجزائرلى البلاد فى يد اسماعيل بك بعد رحيله فى عام ١٧٨٧ ـ بدون منازع له بعد ابعاد منافسيه ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد ، كما ترك أيضا عابدى باشا ـ قائد الجيوش العثمانية فى مصر لدعم سيادة الدولة عليها . ولقد أحدث عابدى باشا غرامة مالية كبيرة على النصارى ، يروى الجبرتى اسبابها ـ فى حوادث شهر ربيع الأول ١٢٠٢ / ديسمبر ١٧٨٧ م ـ قائلا : حضر عابدى باشا واسماعيل بك الى بيت الشيخ البكرى باستدعاء بسبب المولد النبوى فلما استقر بهم الجلوس ، التفت الباشا الى جهة حارة النصارى وسأل عنها فقيل له

انها بيوت النصارى فأمر بهدمها والمناداة عليهم من ركوب الحمير فسعوا فى المصالحة وتمت على خمسة وثلاثين الف ريال منها على الشوام سبعة عشر الفا وباقيها على الكتبة » .

ولم يكف مراد بك ـ عندما استعاد سلطته في مصر مع ابراهيم بك بعد رحيل حسن باشا ـ عن فرض المغارم على الذميين ، فقد ذكر مارسـيل ـ احد علماء الحملـة الفرنسية ـ أن مراد بك أظهر يوما انه عازم على تجديد الملابس والأمتعة العسكرية وطلب مايقوم بنفقاتها ، ففرض على اليهود مبلغا كبيرا من المال اعانة لهذا المشروع ، فاجتمع رؤساء اليهود وتناقشوا ماذا يصنعون لينجوا من تلك الغرامة الفادحة فاستقر رأيهم على أن يرسلوا الى مراد بك كبيرى أحبارهم يسعيان فيما ينجيهم من تلك الغرامة ، فسارا اليه ولما مثلا بين يديه قالا : « أيها الأمير اننا فقراء ، ولو بعنا ممتلكاتنا وأولادنا وأنفسنا لانجمع عشر ماتطلبه منا ، فاذا أعفيتنا من هذه الضريبة التى يستحيل علينا دفعها نطلعك على كنز عظيم يكفيك مؤنة هذه المطالب ، وهذا الكنز لايعلم به أحد سوانا وقد تنقل هذا السر فى طائفتنا حتى وصل الينا ونحن نوصله لأولادنا عندما تحضرنا الوفاة » .

ولقد ذكر مارسـيل في روايته أن الحبرين اليهوديين اخبرا مراد بك بأن هذا الكنز مدفون فى جامـع عمرو بن العاص فى مصر القديمة وأن مراد بك تحايل بذكاء من أجل

الوصول الى هذا الكنز دون ما اثاره لأحد حوله وعند لحظة استخراج الكنز كان مراد بك والحبران اليهوديان يشهدون هذا الحدث الهام فاذا هو صندوق من حديد نصفه أحمر من الصدأ ، ولما كسر الصـــندوق وجد فيه بعض أوراق الرق مكتوب عليها آيات قرآنية بخط كوفي ــ ويقول « مارسيل » ان الحبرين اليهوديين عندما رأيا ذلك فرا من بين الناس ، وهربا قبل أن يظفر بهما مراد بك الذى استشاط غضبا ، ولما عاد الى القاهرة ضاعف الغرامة المالية على اليهود وأصر على أن يدفعوها حالا ، وكما يقول « مارسيل » ان مراد بك استعمل الكرباج لحثهم على ذلك ·

وعلى أية حال فعلى الرغم مما أثير من معاناة أهـــل الذمة من جـــراء المغـــارم والاعباء المالية والضــــرائب وماتعرضت له من مختلف ألوان المظالم ، الا ان هنـــاك جماعة من أهل الذمة تمتعت باعفاءات ــ تكاد تكون كاملة ــ مع دفع كل ذلك هى جماعة الرهبان · فلقد ذكرت وثائق سانت كاترين أن الرهبان بالدير قد شملهم الاعفاء من كافة الضرائب ، فقد ورد في احدى تلك الوثائق « ··· ولايكلف رهبان ذينك الديرين في أى صقع من الأصقاع بدفع عوائد شخصية أو ضريبة ولاتضرب عوائد رسوم جمركية على بضائعهم ·· » وكثيرا ماكانت تصدر المراسيم السلطانية باعفاء رهبان الدير من ضرائب الخراج ، فقد ورد فى وثيقة أخرى « ··· بأن يجملوا فى المسامحات بالحقوق والرسوم

والاحتكارات والمقاسمات والمقاطعات على كرومهم وتخيلهم ... » .

ولم تكن الاعفاءات تشمل رهبان الديار المصرية فحسب بل جميع الرهبان فى سائر ولايات الامبراطورية العثمانية على اختلاف طوائفهم ، فتقرر احدى الوثائق بأن يعفوا من الضرائب في « ... البلاد المصرية والشامية والطرابلسية والطورية ، وبأنهم لايعارضون فى أوقافهم وبيوتهم وكرومهم ومزارعهم فى جزيرة اقريطش (كريت) وجزيرة قبريس (قبرص) .. » ولم يكن الاعفاء يشمل الضرائب على البساتين فحسب ، وانما شمل أيضا الرسوم الجمركية على مايرد الى الدير من أموال الصدقات ، ومن نذور عينية ، فلقد ورد فى احدى الوثائق « .... أن يسامحوا بالحقوق والرسوم الديوانية على الأصناف الواصلة اليهم من النذور والصدقات من البر ومن طريق البحر المالح والعذب بالثغور الاسلامية سكندرية (اسكندرية) ورشيد ودمياط والبرلس وبولاق وقطيا وغزة ويافا وبيروت وصيدا وطرابلس واللاذقية وساير الثغور الاسلامية المعمورة بالديار المصرية والشامية صادرا وواردا وبخلاص مالهم من الحقوق الشرعية ممن عليه حكم القانون الشرعى ... » .

وتشير الوثائق الرسمية والمصادر القبطية الى أن الرهبان استمروا يتمتعون بتلك الاعفاءات حتى عام ١١٤٧هـ / ١٤٥٠ش/١٧٣٤م ، حينما تقرر أن يصبح

الرهبان من الممولين لضريبة الجوالى شأنهم فى ذلك شأن جميع الفئات الذمية • ولعل من الأسباب التى دعت الدولة الى اتخاذ هذا الاجراء ماجرى عليه العرف الاسلامى من اعفاء أملاك الكنائس والأديرة والمعابد من الضرائب ،وعلى هذا أصبحت هناك طبقة مميزة من أهل الذمة لاتقع تحت طائل الأعباء المالية مما دعا كثيرا من النصارى الى اللجوء لوقف أملاكهم على الكنائس والأديرة كى يتخلصـــوا من اعباء الضرائب ، ومن تسلط البكوات المماليك عليهم ، وبدأت الدولة تفطن الى ذلك ، وتدرك خطورته بعد أن ثبت لها من خلال سجلات المحاكم الشرعية هذا الكم الهائل الذى يعد بالآلاف من حجج الوقف التى تخص الكنائس والأديرة ، وعلى الرغم من ذلك فان الدولة لمتتخذ أى موقف ايجابى تجاه هذا الوضع منذ بداية حكمها لمصر الا فى ذلك العام ، حيث شمل الاحصاء الذى أجـــراه على أفندى ــ ملتزم الجوالى ــ عام ١٧٣٤م لكافة الرهبان لكى يدفعوا ضريبة الجوالى ، الا أن احدى المصادر القبطية تشير الى أن المعلم ابراهيم جوهرى نجح عام ١٢٠٨هـ/١٥١٠ش/١٧٩٤م فى الحصول على فرمان سلطانى باعفاء الرهبـــان ورجال الكهنوت من الضرائب المفروضة عليهم ، وأنهم عادوا مرة أخرى يتمتعون بتلك الاعفـــاءات الكاملة من كافة أنواع الضرائب •

قيود الدولة على أهل الذمة :

كانت الدولة العثمانية وسلطات الحكم في مصر تصدر بين الحين والآخر أوامرها بأن يلتزم أهل الذمة بتلك القيود التي فرضت عليهم منذ الفتح الاسلامي والتي ورد ذكرها في كتب الحنفية ، حيث جاء « ويميز الذمي في زيه ومركبه وسرجه ، ولايركب خيلا ولايعمل بسلاح ولا أن يترك يركب الا لضرورة وحينئذ ينزل في المجامع ولا يلبس مايخص أهل العلم والزهد والشرف ، وتميز النسـاء في الطريق والحمـام ، ويجعل على داره علامة لكيلا يستغفر له ، ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق » ٠

ويتضح مما سبق انه كان على أهـل الذمة ــ من الناحية النظرية ــ الالتـزام ببعض القيود في المـلابس ومظاهر حياتهـم اليومية ، ولقد تمثلت قيود الملابس في الزامهم الغيار ، فكـان على النصـارى لبس الأسود أو الأزرق ، وشد الزنار حول أوساطهم فوق الثياب بينما تعين على اليهود اللون الأصفر ٠ وتحدد اللون الأحمر لفرقة السامرة ، أما نساء أهل الذمة فقد ألزمن بقيود الألوان في ملابسهن ، ففرض على المرأة المسيحية أن تشد الزنار فوق ثيابها ومن تحت الازرار كما فرض على المراة الذمية أن تنتعل خفين من لونين متباينين لتميزها عن المراة المسلمة ٠

كان ذلك التمييز بين الناس تبعا لأديانهم أمرا ضروريا في ذلك الوقت ، وكان أهل الأديان أنفسهم حريصين عليه ،

فقد كانت الملابس المتميزة هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة دين كل من يرتديها ، فالحاجة الى التمييز هى وحدها التى دفعت الى اصدار مثل تلك الأوامر والقرارات ·

ويستفاد مما أوردته بعض المصادر المعاصرة أن أهل الذمة حرم عليهم دخول الحمامات العامة دون أن يميزوا أنفسهم بصليب من الحديد أو الرصـــاص أو النحاس فى رقابهم لتميزهم عن المسلمين ، كما حرم عليهم ركوب الخيل الا أنه أجيز لهم ركوب البغال والحمير بالأكف عرضا ــ اى من ناحية واحدة ــ كذلك حرم عليهـم حمل الســلاح والتقلد بالسيوف · ولم يكن يسمح للذميين باتخاذ خدم من المسلمين اذ يعتبر ذلك اهانة للاسلام وأهله ·

ومن خلال ما أوردته المصادر التاريخية المعاصرة من مراسيم أصدرتها الدولة العثمانية بالزام أهل الذمة بتلك القيود ، يتضح ان تلك المراسيم ماصدرت الا لتصــحيح أوضاع قائمة بالفعل ، كما يتضح أيضا أن الصيغة التى دونت بها كانت أقوى من تطبيقها اذ لم تكن توضع موضع التنفيذ على الدوام ، فالمعــروف أن حدتهـــا كانت تخفف تدريجيا بعد مضى فترة من الزمن ، حيث ينسى فيه أمرها ثم تتجدد بعد ذلك وهكذا · ولقد ذكر أحمد شلبى ، وابن الراهب ، أن الدولة أصــــدرت مرسوما فى عام ٩٨٨هـ / ١٢٩٦ش / ١٥٨٠م ابان ولاية حسن باشا الخادم ــ قررت فيه أن يلبس اليهود الطراطير الحمر ، وأن يلبس النصارى البرانيط السود · كذلك ذكرت احدى المصادر القبطية أنه

نودى فى البلاد فى ٢١ طوبة ١٣٦٥ش / ٢٦ يناير ١٦٤٩ م « أن لايركب النصارى خيولا ، ولا يلبسون شدودا حمراء ولا طواقى جوخ حمراء ولا مراكيب ، وانما يلبسون شدودا زرقاء طول الواحد عشرون ذراعا » ٠

ومن القيود التى فرضت على أهل الذمة أيضـــا فى العصر العثمانى ، أنه لم يكن يسمح للأقباط بالسير فى الجنازات ودفن موتاهم الا بعد الحصـــول على اذن من الباشا العثمانى ٠ ويذكر أحد المؤرخين الأقباط أنه عند وفاة البابا متاوس الرابع ـ البطريرك (١٠٢) فى عام ١٦٧٥م ، اجتمع ســـائر الكهنة الاقباط فى يوم جنازته ليطلبوا الاذن من الباشا بدفنه فسمح لهم بعد أن أخذ منهم أموالا كثيرة ٠

وقد عادت السلطات الحاكمة فى عام ١٣٩٤ ش/١٦٧٨م الى التشديد على أهل الذمة بالالتزام بالقيود المفروضـة عليهم حرصا منهم على التمييز بين سائر الطوائف الدينية سواء فى الأماكن العامة أو الخاصـة ٠ فقد ذكرت احدى المصادر القبطية أنه نودى فى ذلك العام بأن يعلق النصارى فى رقبتهم جلجلين ، وفى رقبة اليهود جلجل واحد عند ولوجهم الحمامات ، وأن يصبغ كل من اليهود والنصـــارى عمائمهم والا يلبسوا أثوابا من الجـــوخ أو الصـــوف ، ولا تأتزر نساء النصارى بمآزر بيضاء ، وتكون ملابس النصارى عموما سوداء ٠

ويروى أحمد شلبى طرفا من القيود التى فرضت على أهل الذمة فى أوائل القرن الثامن عشر فيما يتعلق بدخولهم الحمامات لتمييزهم عن سائر المسلمين ، فيقول : « وفى خامس محرم سنة ١١٣٦ هـ (٥ اكتوبر ١٧٢٣م) نزل أغا مستحفظان الى القاهرة وأشـــهر فيها النداء لجميع الطوائف اليهود والنصارى ان كل من دخل الحمام فـــلا يدخل الا وفى عنقه جلجل ليعرف الكافر من المؤمن » • ويوضح أحمد شلبى السبب فى اصدار ذلك النداء فيقول « ان رجلا من المتعممين دخل الى حمام فأهانه رجـــل فى داخل باب الحرارة ، فظنه من أكابر الدولة لوجاهته فلم يرد عليه جوابا ليقيد خدمة الحمام له ، فلما طلع الى خارج الحمام واذا به صراف باب مســـتحفظان (أى أنه كان نصرانيا) فكاد الرجل المتعمم أن يهلك غيظا ، فأخبر أغا مستحفظان ، فقطع فرمانا ونادى به » • وكان من نتيجة ذلك أن « نادى بأن خدمة الحمام لايخدمون داخل الحرارة أولا دا مردا ، وكذلك طائفة المؤمنين لايخدمون أولادا مردا» ويعلق أحمد شلبى بعد ذلك على تلك الواقعة بقوله : » ولم تمكث الا مدة يسيرة وعاد كل شيء الى أصله » •

ويبدو أن تلك القرارات ـ كما كان الحال دائما ذات لهجة أقوى من تنفيذها كما أوضح أحمد شلبى ـ قد أثارت أصحاب الحمامات الذين عقدوا اجتماعا فيما بينهم للتشاور فى أمر ذلك الفرمان الذى سوف يسبب لهم خسائر فادحة خاصة وأن معظم المترددين على الحمامات من أهل الذمة ،

وأن استعمالهم للحمامات مصدر رزق لهم ، وقد قرروا في اجتماعهم أن يجمع منهم مبلغ كبير من المال يقدمونه رشوة الى الأغا لالغاء ماجاء بالفرمان ويقول احمد شلبي في ذلك الصدد « .. ثم ان الحمامية اجتمعوا مع بعضهم البعض وقالوا الأمر خمار علينا وان حمام من غير أمرد لايمكن ، ثم اقتضى رأيهم أنهم جمعوا من بعضهم البعض ثمانية آلاف فضة وأوردوها الى الأغا على عدم المعارضة من دخول أهل الذمة الى الحمامين من غير جلاجل في أعناقهم ، فقطع لهم الأغا تذكره بما ارادوا ، ونزل شيخ الحمامين فرقها على كل حمام مايتي نصف فضة لأن جملة حمامين القاهرة ثلاثة وسبعون حماما ... » .

ولقد حدثت واقعة طريفة ـ في أعقاب ماجرى تذكر ـ رواها احمد شلبي قائلا : « ومن جملة ما اتفق أن رجلا دخل الى حمام السكرية ، واذا برجل ذمي دخل الى الحمام وقلع حوائجه بالناطور قدم له الفوطة وقدم له جلجلا ، فقال له الذمي : ماهذا ؟ فقال له الناطور : كما أمرنا الأغا ، فأبى الذمي أن يضع الجلجل في عنقه ولبس حوائجه ولم يدخل وطلع يبربر ... » .

كذلك حدث في عام ١١٣٨هـ / ١٧٢٦م ـ ابان ولاية على باشا ـ ان عاد وفرض على اهل الذمة بعض القيود على غطاء الرأس امعانا في التمييز بينهم وبين المسلمين . فيذكر أحمد شلبي أنه « في رابع عشر جماد اول سنة

١١٣٨هـ ، أعطى الباشا فرمانا الى احمد أغا لهلوبة ينادى به فى شوارع القاهرة لطائفة اليهود بأن يلبسوا الطراطير والطواقى الزرق ، والنصرانى يلبس القلايق ، والافرنج قلايق وبرانيط ، ولا يلبسون جوخا أحمر ولا بوابيج صفر ولا مزوز ولا شخاشين ، وكل من خالف ولبس فللرعايا أخذة منه وللحكام أن يخرجوا من حقه ولجميع الغرباء كل من قعد بعد ثلاثة أيام يقتل ويكون دمه هدرا » ٠

ولقد روى احمد شلبى تلك الواقعة التى تمثل حلقة من حلقات القيود التى فرضت على أهل الذمة فيما يتعلق بالزام الذمى الترجل من على دابته عند مقابلة المسلمين وخاصة اذا كانوا من الحكام والسادة الكبار مهما كانت مكانـة الراكب فى طائفته ، اذ كان عدم ترجله يؤدى الى الحاق الاهانة به ان لم يكن ضربه ٠ يقول أحمد شلبى : « فى يوم الجمعة واحد وعشرين محرم سنة ١١٤٩هـ (أول يونيو ١٧٣٦م) طلع عثمان كتخدا القزدغلى الى القرافة ففى حال رجوعه عند رأس الجودرية واذا ببترك (بطريرك) الأروام (الملكانيين) مقابلــــه فقال لــه القواص : انزل يابترك فأمر عثمان كتخدا بضربه فأنزلوه من فوق حماره وضربوه بالنبابيت فصارت الرهبان الذين صحبته يتلقون الضرب عنه ، ثم انهم شالوه وهو مرضوض من النبابيت »

وعلى أية حال ، فعلى الرغم من انه كان من المفروض أن يلتزم أهل الذمة فى فترات الشدة بقيود الملابس والمظهر

فان المصادر التاريخية المعاصرة تؤكد أنهم لم يلتزموا بذلك في كل الأحيان ، فلقد ذكر الرحالة تيفنو الذي زار مصر بين سنتي ١٦٥٦ ، ١٦٥٨ ، أن القوانين المقيدة للذميين كانت تطبق في المدن الكبرى دون سواها ، وفيما عدا ذلك فلم يكن الانسان يستطيع أن يميز بين القبطي وغيره ، كما ذكر أيضا أن المسيحيين سواء كانوا من الافرنج أو غيرهم لايستطيعون أن يمتطوا الجياد في المدن ، ولكنهم يستطيعون ذلك في الأرياف اذا ارادوا ٠

ويذكر شابرول ـ احد علماء الحملة الفرنسية ـ انه في العصر العثماني كان للمسـيحيين الحق في امتلاك العبيد على الرغـم انهـم لايتمتعون بهذا الحق في بقية الولايات العثمانية ، ومع ذلك فان هذا الحق كان محددا بشروط معينة ، فمن المحظور عليهم ان يمتلكوا عبيدا من الذكور اذ هم في هذا الصدد لايستطيعون على الأكثر الا شراء أطفال صغار يتخلصون منهم عندما يكبرون ، ومع ذلك فقد كان يسمح لهم باقتناء أى عدد من النساء الاماء يستطيعون الحصول عليه ، لذا كان لدى كل أسرة واحدة أو اثنتان على الأقل للقيام بأعمال البيت ٠

كما يذكر « شابرول » أيضا ، أن من الأمور التي كانت تحرم على أهل الذمة قبول شهادتهم أو شـهادة أى رجل ليس بدينه الاسلام أمام المحاكم الاسلامية ضد المسلمين لذا لايستدعى أهل الذمة مطلقا عند الفصل في

الأمور المدنية أو الجنائية عند العثمانيين · ومع ذلك فيمكن لقائد الشرطة أن يستعلم من أى ذمى عن أمور تدخل في نطاق اختصاصه · الا أن « شابرول » يعود فيذكر أن شهادة اثنين من دين مخالف ضد مسلم تعتبر صالحة ومقبولة وخاصة في المسائل الجنائية · ومن هنا يتضح أن القيد الذى كان مفروضا على أهل الذمة فيما يتعلق بشهاداتهم أمام محاكم المسلمين لم يكن معمولا به دائما فى العصر العثمانى ·

أما عن موقف الدولة من عمارة وترميم دور عبادة أهل الذمة فمن المعروف أن من الشروط التى وضعها الفقهاء المسلمون وألزموا أهل الذمة بوجوب اتباعها : « أنه لايجوز أن يحدثوا بيعة ولاكنيسة ولاصومعة ولا بيت نار في دار الاسلام ، ويعاد المنهدم من غير زيادة على البناء الأول ولايعدل عن النقض الأول ان كفى » ·

على أنه يتضح من الوثائق التى بين أيدينا من حجج وفتاو شرعية ورسمية ـ التى حصلت عليها الكنيسة القبطية الأرثوذكية فى مصر ابان الحكم العثمانى ـ أن تلك الشروط فى الواقع لم تكن تنفذ بدقة كاملة ، فان هناك من الكنائس مابنى خلال ذلك العصر تحت نظر الحكام وبموافقتهم بل وبمساعدتهم فى بعض الأحيان · فقد ذكرت المصادر القبطية المعاصرة أن البابا مرقص السادس ـ البطريرك (١٠١) ـ قام فى سنة ١٣٧٠ ش/١٦٥٤م ببناء قاعة للصلاة فوق بيعة السيدة العذراء الأثرية

بحارة زويلـــة ، وقد طلب الأرمن الأرثوذكس من البابا المذكور أن يسمح لهم بتكريسها واقامة الشعائر الروحية بها ريثما ينتهون من بناء بيعتهم فى شارع بين السورين ·

كذلك حصل الاقباط فى عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م على تصريح بعمارة مكان داخل قصر الجمع (الشمع) بمصر القديمة كان آيلا للسقوط ، وحصلوا أيضا فى عام ١١٣٣هـ ١٧٢١م على حجة ببناء وتجديد حائط آيل للسقوط بدير بابليون الكائن خارج مصر القديمة بين الكيمان · كذلك حصلوا فى عام ١١٧٣هـ/١٧٥٩م على حجة بانشاء عمارة الكنيسة الكائنة بمصر القديمة قريبا من النيل ودير أنبا شنودة المعروفة بكنيسة الدمشيرية · وفى عام ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م حصلوا على حجة ببناء قطعة أرض بظاهر الدير المعروف بدير أبى السيفين قريبا من مقام الشيخ سعدان وأن هذا البناء كنيسة والحاقها بالدير ·

وتشير الوثائق المعاصرة الى أن الفتاوى الشرعية كانت تصدر بين الحين والآخر لأهل الذمة بجواز اصلاح وترميم دور عبادتهم · فقد كشفت احدى الوثـــائق عن فتوى حصل عليها المعلم ابراهيم الجوهرى فى غرة جمادى الآخرة سنة ١١٨٦هـ/ ٣٠ أغسطس ١٧٧٢م ، وكان اذ ذاك ناظرا على دير العدوية خارج مصر القديمة بالقرب من أثر النبى لاعادة بنائه ، ولقد أفتى علماء المسلمين بجواز ذلك وبنائه واعادته كما كان أولا من غير زيادة ، وذلك

بناء على التماس رفعه اليهم المعلم ابراهيم جوهرى فى شأن ذلك مضمونه : «ماقولكم دام فضلكم فى دير خارج مصر القديمة قد تم قبل فتح سيدنا عمرو بن العاص من نحو اربعمائة سنة حصل له حريق وتهدم وأراد أهل الذمة بناءه واعادته كما كان أولا فهل يمكنون من ذلك أم لا ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب ·

وقد أجاب الشيخ حسن الجبرتي الحنفى ، عين أعيان الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر الحمد لله · الدير مثل الكنيسة فى الحكـــم ، وأن للجماعة الذميين المذكورين اعادة الدير المذكور كما كان أولا حيث كان قديما وان لم تكف أنقاضه وأخشابه كان لهم أن يأتوا بغيرها بشرط ألا يزيد على الحال الأول » وأجاب عليه الشيخ الامام بدر الدين حسن الكفراوى الشـــافعى من أعيان· أهل الافادة والافتاء والتدريس بالجـــامع الازهر بقوله : « الحمد لله · الدير مثل الكنيســـة فى الحكم ، وحيث كان قديما وهدم أوبعضه كان له اعادته بنقضـه الأول من غير زيادة عليه · والله أعلم » · وأجاب عليه الشيخ الامام نور الدين على الدمنهورى الحنفى ــ من أعيان أهل الافادة والاجادة والتدريس بالجامع الأزهر بقوله : الحمد لله وحده ، الدير والكنيسة والصــــومعة والبيعة بمعنى واحد فى عدم احداث شىء من ذلك لأهل الذمة فى بلاد الاسلام ، ويعاد المتهدم اى بانقاضه نفسها بغير زيادة على البناء الأصلى فيكون لجمـاعة الذميين

اعادة ما انهدم من الدير المذكور بانقاضه . والله أعلم ».
ولقد طلب المعلم ابراهيم جوهرى ـ ناظر الدير المذكور ـ من قاضى القضاة أن يأذن له فى بناء الدير المذكور واعادته كما كان أولا طبقا لما أفتى به السادة العلماء المشار اليهم . وقد أجابه قاضى القضاةالى طلبه وأذن له فى بناء الدير المذكور . كذلك حصل الأقباط فى عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م على فتوى أخرى مماثلة للفتوى السابقة بترميم كنيسة السيدة العذراء بقصرية الريحان بمصر القديمة بدرب التقا بدير قصر الجمع بسبب حريق شب فيها بشرط عدم الخروج عن البناء الأصلى .

وفى عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م حصل المعلم الجوهرى (ابراهيم جوهرى) ـ منتهزا فرصة حسن نيات السلطات الحاكمة نحوه ـ على فتوى شرعية ـ بناء على ما اصدره ابراهيم بك الذى كان على رأس السلطة وقتذاك ـ بالاذن للنصارى الأقباط بترميم ماتصدع وتهدم من بناء الكنائس والاديرة الموجودة من زمن الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ بالديار المصرية واقاليمها القديمة غير الحادثة بعد الاسلام من أهل البلد أو بعد الفتح بشرط ألا يعيدوا ماتهدم منها الا بنقضه القديم،فان لم يكن يكفى النقض القديم يكمل الترميم بآلة من جنس انقاضها حتى تصل الى هيأتها الأولى من غير زيادة ولا تشيد حفظا للمقيمين فيها لأنهم تحت ذمة الاسلام وفى حكم ملوك الاسلام ويجب دفع مايضرهم ، كما افتى بذلك علماء الاسلام وبناء على ما أفتى به ،

أصدر شيخ مشايخ الاسلام فتوى بالاذن والترميم ·

ولايمكن أن ننكر على النصارى الأقباط تعلقهم بدينهم ورضوخهم لتعاليم كنيستهم فعلى حد قول أحد المؤرخين بأنه لم يكن عندهم من منة يلتمسونها وقتذاك أحسن من تصريح أو اصلاح كنيسة · فقد حصـــل المعلم ابراهيم جوهرى ـ بفضل الخدمات الجليلة التى أداها لاحدى أميرات البيت السلطانى أثناء مرورها بمصر لأداء فريضة الحج حيث خدمها بنفســـه واكرمها اكراما زائـدا فى ذهابها وعودتها ، وأهدى اليها أفخر الهدايا ـ على فرمان سلطانى باقامة كنيسة الأزبكية · وقد كان من المعروف وقتذاك أن أهل الذمة لايحصلون على الفرمانات السلطانية الا بشق الأنفس ·

وتشير العديد من وثائق هذا العصر الى أن عمليات ترميم وبناء الكنائس لم تكن مقصورة فقط على القاهرة وضواحيها ، بل شملت أيضا دور العبادة فى كل أنحاء الديار المصرية ، فهناك الحجج الشرعية الخاصة بثغر الاسكندرية الصادرة من محكمة الجزيرة الخضـــراء ، والتى يتبين منها أن حركة الترميم والبناء كانت قائمة بالفعل ، وخاصة مايتعلق بكنيســـة الدير المعروف بدير القبط الكائن بالقرب من وكالة القلو ، كما شملت حركة العمارة والترميم والبناء أيضا كنيستى دمياط ورشيد ·

ويبدو أن مشاكل ترميم الكنائس وتجديدها ـ التى ورد ذكرها فى وثائق العصر العثمانى ـ كانت ناشئة بالدرجة

الأولى عن حرص المسلمين على مقدساتهم الدينية من جهة وتجاهل أهل الذمة لشروط عدم استحداث كنائس من جهة أخرى • وكان المسلمون ـ عادة ـ حينما يشعرون بتجاهل أهل الذمة لتلك الشروط يسارعون برفـــع شكاياتهم الى السلطان العثمانـــى ، الذى كان ينتدب بدوره قاضيـــى القضاة ، والمباشر اغا ، والمعمار باشى ورئيس المهندسين للتفتيش على الكنائس ، وكشف ما استجد بها من البناء .. وكان يأمر فى حالة ثبوت مخالفة أهل الذمة لقواعد الشرع بهدم كل ما استحدث من بناء وارجاع كل شيء الى ما كان عليه من قبل • فقد روت المصـــادر القبطية عن واقعـــة اضطهاد حدثت للأقباط اليعاقبة فى شهر أبيب ١٤١٧ش يوليو ١٧٠١م ، ابان ولاية أحمد قرة محمد باشا ، بسبب شكوى رفعت اليه من بعض المسلمين بأن طائفة النصارى الأقباط احدثت بنيانا جديدا فى كنائسها ، فعين الباشا أغا وأشرك معه بعض المعماريين وقضاة الشرع وكلفهم بالكشف عن أبنية النصارى ، فنزلوا وكشفوا وأثبتوا أن الكنائس تحوى البناء المحدث الجديد ، ولكن جماعة من أمراء المماليك تدخلوا وتشفعوا لدى الباشا ، ففرض على الاقبـــاط غرامة مالية كبيرة • واجتمـــع البابا يؤانس السادس عشر ـ البطريرك (١٠٣) ـ بكبار الأراخنة الاقباط ، واتفق الرأى بينهـــم على أن يطوف البطريرك بحارات النصارى ويدخل البيوت ويجمع منها ماتيسر الى أن يتم الحصول على الغرامة المفروضة بأكملها ..

وحدث فى عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م ـ ابان عهد السلطان احمد الثالث (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠) أن رفع اليه بعض المسلمين شكوى جاء فيها انه اشيع بين الناس خبر ضم والحاق شيء من مقابر المسلمين لكنيسة النصارى الكائنة بمصر العتيقة الجارى تعميرها بموضعها القديم ، ونرجو ونسترحم صاحب الدولة السلطان افنديا باصدار أمره الكريم لصاحب العزة قاضى عسكر أفندى حتى يصير الكشف عن الأمر المذكور بمباشرة احد من قبل الشرع » .

هذا وقد بعث السلطان العثمانى ـ ردا على تلك الشكوى ـ بفرمان فى نفس العام جاء فيه : « .... انه بمصر القديمة دير مارى مينا الكائن بالقرب من فم الخليج بجوار تربة الأرمن ودير الملاك القبلى الكائن بدير الطين من الآثار الشريفة ودير منقريوس ودير قصر الشمع ودير النحلة المعدة للنصارى القبط والأروام وان فى بعض من الاديرة المذكورة أدخلوا من تراب أموات المسلمين فى الاديرة المذكورة وبعضهم بنوا وجددوا بناء عاليا عن رسومها القديمة واحدثوا فيها بدائع . ومن علو البناء صار يكشف على بيوت أمة محمد وأن فى ادخالهم القطعة من تربة أموات المسلمين وفى تجديدهم البناء العالى اهانة » وقد اشترط السلطان فى ذلك الفرمان » ... ان المعينين لهذه المهمة يكونون من أهل الديانة لأجل الكشف عن ذلك وهدم ما أحدثوه من البناء واخراج ما ادخلوه من تربة أموات المسلمين وابقاء

اديرتهم على رسومها القديمة على وجه الحق من غير غرض في ذلك » .

ولقد تعين لتلك المهمة عبد الرحيم عزى كشاف الاوقاف ، ومصطفى أفندى كتخدا وشيخ الاسلام ، والسيد الشريف يونس افندى قاضى الديوان ، والشيخ على كاتب الكشف ورفيقه الشيخ حسن ، حيث توجهوا الى مصر القديمة وبصحبتهم الأمير يوسف اغا معمارباشى ، من أمراء المتفرقة ، والسيد الشريف عاشور ـ رئيس المهندسين ـ والسيد الشريف أحمد بن السيد أحمد ـ المهندس ـ والحاج عيد ـ المهندس ـ والحاج عبد الهادى ابن ابراهيم ـ المهندس ـ وذلك للكشف على دير مارمينا الكائن بالقرب من فم الخليج بمصر القديمة . ودير الملاك القبلى الكائن بدير الطين ، ودير قصر الريحان والكنيسة الكبرى ، ودير منقريوس ودير النحلة والكنائس المعدة للنصارى القبط والنصارى الأروام التى بمصر القديمة .
ولقد جاء فى الفتوى التى صدرت فى هذا الشأن بأن « أولئك المعينين لتلك المهمة وجدوا أن تلك الأبنية على حالتها القديمة من غير احداث حادثة ولاضرر بجار ولا مار ، ولا زيادة على ماكانت عليه من قديم الزمان ، ولابداخلها من ترب أموات المسلمين وانما بها مرمات وعمارات متفرقة جزئية من العلو والسفل على الصنعة التى كانت عليها قديما ، ولم تكن خارجة عن أصلها ولابها بناء بارز عن أس جدرهم ولاعلو زائد عن قديم أصلها

وانها جميعا الآن على صفتها التى كانت عليه من قديم الزمان » . وبناء على ذلك فقد أصدر القاضى ـ قاضى القضاة ـ تقريرا فى هذا الشان أورد فيه أنه « لم يكن هناك مقتضى شــرعى لهدم الديورة المذكورة كما أن المهندسين المذكورين أخبروا بأن البناء المذكور ليس مضرا على الجار والمار ولم يكن بارزا عن أس جدره وأن ماقيل عن ذلك هو بخلاف الحقيقة كما أن الكنيسة صار تعميرها بموضعها القديم وعليه لالزوم للتعرض للكنيسة المذكورة بعد أن تبين عدم الحاق ولاضم شيء من مقابر المسلمين .

ولقد حدث فى عام ١١٥٧هـ/١٧٤٢م أن أمر بالكشف على الزاوية الكائنة بين كنيستى ابى سيفين وأنبا شنودة لادعاء بعض المسلمين فى مصر القديمة أن النصارى اختلسوا أجزاء من الزاوية المذكورة وأدخلوها بكنيستى أنبا شنودة ومرقوريوس ، وتعين لتحقيق تلك الشكوى قاضى أوقاف مصر والمهندسين ، والنظر أيضــا فى الترميم اللازم . وقد وجدوا بخلاف ما ادعوا به . وتصرح باجراء العمارة اللازمة لهذه الكنائس .

كذلك حدث فى عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م أن تم تعيين من يلزم للكشف على أديرة النصارى ومن جملتها دير أبى رويس ، وذلك بناء على شكوى بعض المســلمين من أن كنيســة أبى رويس القــائمة بالقرب من مقام الشــيخ الدمرداش قد تعدت حدود ترميمها باستحداث رسوم

جديدة لها • وقد أسفر الكشف عن أن الكنيسة المذكورة على ماهي عليه من قديم الزمان بخلاف المدعى به •

ويتضح – مما أوردناه من وثائق – أن العادات المتبعة خلال العصر العثماني أن يجرى لكشف دورى كل عام على دور عبادة أهل الذمة الكائنة في الديار المصرية بناء على فرمان يصدره السلطان العثماني ، وبمجرد وصول الفرمان يصير الكشف على الكنائس والأديرة كما يعد تقرير شامل ومفصل يحتوى على كافة البيانات والمعلومات عن صحتها ، وعن جباية كافة رسومها وعوائدها القديمة •

أهم المصادر والمراجع

- أحمد شلبي : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات . القاهرة ١٩٧٨ .

- ايريس حبيب المصرى : قصة الكنيسة القبطية . القاهرة ١٩٧٥ .

- حسن ظاظا : الفكر الديني الاسرائيلي . القاهرة ١٩٧١ .

- شاهين مكاريوس : تاريخ الاسرائيليين . القاهرة ١٩٠٤ .

- عبد العزيز الشـــــناوى : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها . القاهرة ١٩٧٠ .

- عبد الرحمن الجبرتى : عجايب الآثار فى التراجم والاخبار . ١٨٨٤م .

٧ ـ كامل صالح نخلة : سلسلة تاريخ باب
الكرسى الاسكندرى ٠ ١٩٥٤ ٠

٨ ـ محمد بن اياس الحنفى : بدائع الزهور فى و
الدهور ٠ القاهرة ١٩٦١ ٠

٩ ـ موسى موسى نصر : مصر منذ نهاية حكم
بك الكبير حتى مجىء الحملة الفرنسي
الاسكندرية ١٩٧٧ ٠

١٠ ـ يعقوب نخلة روفيله : تاريخ الأمة القبطي
القاهرة ١٨٩٧ ٠



مكتبة الأسرة



بسعر رمزى خمسون قرشاً

بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨

مطابع

الهيئة المصرية العامة للكتاب

• إن الشباب هم حملة لواء الغد، وهم الذين سيجابهون تحديات المستقبل ولا سبيل لهم إلا بالتسلح بالثقافة والمعرفة، وهذه السلسلة من «مكتبة الأسرة» موجهة للشباب.. وقد حرصنا فى الاختيار على تنوع العناوين لتقديم مكتبة للشباب فى السياسة والاقتصاد والعلوم والفكر والفنون .. هذه سلسلة تعنى بتثقيف الشباب فى كل المجالات.

«اللجنة العليا لمهرجان القراءة للجميع»